Distribution: Restricted
Original: English

EB 2003/79/R.16
البند 11(ب) من جدول الأعمال

13 August 2003
Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة التاسعة والسبعون

روما، 10–11 سبتمبر/أيلول 2003

وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية

جمهورية بوروندي

Document # 340824
Library: DMS

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

جدول المحتويات

معادلات العملة		**iv**
الموازين والمقاييس		**iv**
خريطة البلد: موقع العمليات الممولة من الصندوق		**v**
استعراض عام لحافظة الصندوق		**vi**
موجز تنفيذي		**vii**
أولا –	**المقدمة**	**1**
ثانيا –	**الظروف الاقتصادية والقطاعية والفقر الريفي**	**2**
	ألف – إطار النزاعات الإقليمية	2
	باء – الوضع الاجتماعي – السياسي لبوروندي	3
	جيم – الحالة الاقتصادية	4
	دال – الإطار المؤسسي	6
	هاء – الفقر الريفي	7
	واو – استراتيجية الحكومة من أجل تحقيق الوفاق الوطني والإعمار والحد من الفقر	8
	زاي – سياسة الحد من الفقر	9
ثالثا –	**الدروس المستفادة من تجربة الصندوق في بوروندي**	**11**
	ألف – الحافظة الحالية	11
	باء – أهم الدروس المستخلصة من التجربة	11
رابعا –	**الإطار الاستراتيجي الذي وضعه الصندوق للإعمار بعد انتهاء النزاعات**	**12**
	ألف – الاستراتيجيات والأهداف على مستوى الصندوق والإقليم	12
	باء – الفرص المتاحة لتدخل الصندوق في بوروندي	12
	جيم – سبل معيشة الأسر الريفية الفقيرة	13
	دال – الضعف المحيط والأخطار	14
	هاء – استراتيجية الصندوق للإعمار لفترة ما بعد النزاع في بوروندي	14
	واو – النتائج المتوقعة	17
خامسا –	**برنامج الإعمار بعد النزاع**	**18**
	ألف – دعم تنفيذ نشاطات الحافظة	18
	باء – إطـــار تحلـــيل النزاع والتقييم المعمق لتجربة الصندوق في تنفيذ المشاريع في ظروف النزاع المزمن	18
	جيم – تطوير خطوط الإمداد خلال المرحلة الانتقالية	19
	دال – فرص إقامة روابط استراتيجية مع الجهات المانحة الأخرى	19
سادسا –	**استنتاجات وتوصيات**	**20**

APPENDIXES **الذيـــول**

الصفحة

1 **I. COUNTRY DATA**

الأول – البيانات القطرية

2 **II. LOGICAL FRAMEWORK**

الثاني – الإطار المنطقي

3 **III. SOCIO-POLITICAL CONTEXT AND PEACE PROCESS**

الثالث – السياق السياسي الاجتماعي وعملية السلام

6 **IV. POLICY ACTION MATRIX**

الرابع – مصفوفة تدابير السياسات

8 **V. POST- CONFLICT PERFORMANCE INDICATORS**

الخامس – مؤشرات الأداء في مرحلة ما بعد النزاع

12 **VI. DISTRIBUTION OF PLEDGES BY DONOR**

السادس – توزيع التعهدات بحسب الجهات المانحة

14 **VII. IFAD ONGOING PROJECT IMPLEMENTATION STATUS**

السابع – حالة تنفيذ مشروعات الصندوق الجارية

معادلات العملة

وحدة العملة	=	فرنك بوروندي (بحسب الفترة المغطاة)
1993: 1 دولار أمريكي	=	242.8 فرنك بوروندي
1998: 1 دولار أمريكي	=	447.7 فرنك بوروندي
2000: 1 دولار أمريكي	=	720.7 فرنك بوروندي
2003: 1 دولار أمريكي	=	1 070.5 فرنك بوروندي

الموازين والمقاييس

1 كيلوغرام	=	2.204 رطل
1 000 كيلو غرام	=	1 طن متري
1 كيلومتر	=	0.62 ميل
1 متر	=	1.09 ياردة
1 متر مربع	=	10.76 قدم مربع
1 آكر	=	0.405 هكتار
1 هكتار	=	2.47 آكر

السنة المالية

لحكومة جمهورية بوروندي

1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول

خريطة البلد: موقع العمليات الممولة من الصندوق

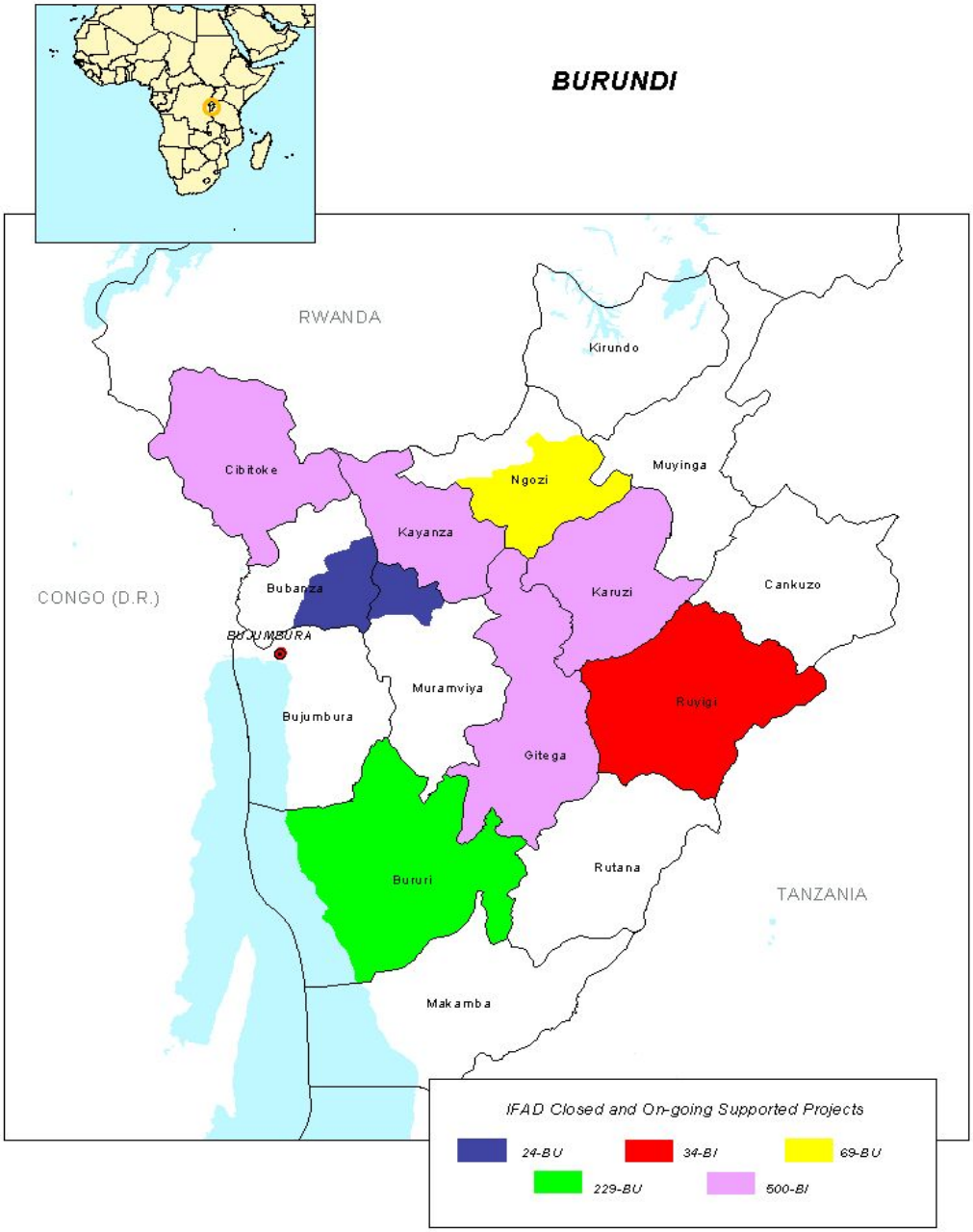

The designations employed and the presentation of the material in this map do not imply the expression of any opinion whatsoever on the part of IFAD concerning the delimitation of the frontiers or boundaries, or the authorities thereof.

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

إن التصميمات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

استعراض عام لحافظة الصندوق

اسم المشروع	المؤسسة التي تعود إليها المبادرة	المؤسسة المتعاونة	شروط الإقراض	تاريخ إقرار المجلس	نفاذ مفعول القرض	تاريخ الإقفال الحالي	رقم القرض/المنحة	العملة	اعتماد مبلغ القرض/ المنحة	الصرف (% من المبلغ المعتمد)
مشروع التنمية الريفية لمباندا الشرقية	الصندوق	مصرف التنمية الأفريقي	تيسيرية للغاية	79/12/18	80/6/5	93/6/30	L - I - 24 – BU	حقوق سحب خاصة	11 300 000	78
مشروع التنمية الريفية المتكاملة/نجوزي الثالث	المؤسسة الإنمائية الدولية	البنك الدولي/المؤسسة الإنمائية الدولية	تيسيرية للغاية	81/9/8	83/6/3	89/12/31	L - I -69 – BU	حقوق سحب خاصة	6 250 000	68
مشروع تطوير الزراعة الرعوية في بوتوتسي	الصندوق	مصرف التنمية الأفريقي	تيسيرية للغاية	88/11/29	89/9/27	2003/6/30	L- I- 229-BU	حقوق سحب خاصة	6 700 000	48
مشروع إدارة الموارد الريفية في رويغي	الصندوق	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	تيسيرية للغاية	93/9/15	95/6/11	2003/12/31	G-S-33-BU L-S-34-BI	دولار أمريكي حقوق سحب خاصة	100 000 5 050 000	70 82
برنامج الإنعاش الريفي والتنمية	الصندوق	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	تيسيرية للغاية	99/4/28	99/8/4	2007/3/31	G –I-74-BI L-I-500-BI	دولار أمريكي حقوق سحب خاصة	70 000 14 750 000	92 25

موجز تنفيذي

1 - جمهوريـــة بوروندي هي اليوم في سبيلها إلى الخروج من فترة طويلة من نزاعات متوالية نشب آخرها عام 1993. وجعلـــت التكاليف الاجتماعية والاقتصادية الباهظة لهذه النزاعات المجتمع الدولي يقرر مساندة المفاوضات من أجل تحقيق السلم والوفاق الوطنيين وهي المفاوضات التي توجت بالتوصل إلى اتفاق آروشا للسلام الذي تم التوقيع عليه في أغسطس/آب 2000. وأفضى هذا الاتفاق إلى اعتماد دستور انتقالي في أكتوبر/تشرين الأول 2001 وتشكيل حكومة انتقالية في نوفمبر/تشرين الثاني 2001. ومنذ ذلك الحين والقيادة البوروندية تركز على إنشاء إدارة انتقالية. وعلى الرغم من التقدم المنجز فإن الوضع العام يبقى هشا ويزداد تعقيدا بفعل انعدام الاستقرار في بلدان المنطقة الأخرى.

2 - وبوروندي من أفقر بلدان العالم. كان الناتج الإجمالي المحلي فيها عام 1992، يقدر بمبلغ 180 دولارا أمريكيا هبطـــت إلى 110 دولارات أمريكية عام 2000 إثر أزمة عام 1993. وتراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 4.8% عام 1998 إلى 0.9% عام 2000. وأثر انهيار السوق الدولية للبن تأثيرا كبيرا على الاقتصاد الذي يعتمد على هذه السلعة كمصدر لمعظم دخله من العملات الأجنبية. وقد ارتفعت نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر المطلق من 35% عام 1992 إلى 69% عام 2000.

3 - يقـــدر عـــدد ســـكان بوروندي بنحو سبعة ملايين نسمة يعيش 90% منهم في المناطق الريفية حيث يزاولون الزراعة (المحاصيل وتربية المواشي والأحراج ومصايد الأسماك) التي تمثل 55% من الناتج المحلي الإجمالي. ويعتبر معدل الكثافة السكانية مرتفعا جدا شأنه شأن نسبة السكان دون سن 14 (41% من السكان تقريبا). ونظرا لارتفاع معدل الوفـــيات لـــدى الـــرجال بسبب النزاعات فقد ارتفع كثيرا عدد الأسر التي ترأسها نساء أو قصر. وأدى هذا أيضا إلى تقليص العمالة المتوافرة للزراعة والى الحد كثيرا من سرعة انتعاش الإنتاج. وقد تراجع معدل الانخراط في المدارس الابتدائـــية نتـــيجة لتدمير البنى الأساسية وفقدان المعلمين. وقد دمر أيضا جزء كبير من نظام الرعاية الصحية وبنيته الأساســـية الرئيســـية. وازدادت بمعـــدلات كبيرة الوفيات وحالات العجز الناجمة عن عدد من الأمراض منها الملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز وتراجع العمر المتوقع عند الميلاد من 51 سنة عام 1993 إلى 42 سنة عام 2000، حين لم تكن مياه الشرب متاحة إلا لنسبة 48% من السكان والخدمات الصحية إلا لمجرد 2% منهم.

4 - واصـــل الصـــندوق تنفـــيذ مشاريعه في بوروندي خلال سنوات النزاع المفتوح الثماني. وعززت الخبرة التي اكتســـبها خـــلال تلـــك الفترة من فهمه لأوضاع النزاع ولسبل تيسير مشاركة المجتمعات المحلية ودعم قدرة الحكومة المتضـــائلة على توفير الخدمات. وحافظ الصندوق على علاقات جيدة جدا مع الحكومة والمجتمعات المحلية والوكالات الـــتابعة للأمـــم المتحدة ومجموعة المنظمات غير الحكومية في بوروندي. وأصبح الصندوق بفضل النوايا الطيبة التي رســـخت فـــي وضع قوي يسمح له ببناء استراتيجية فعالة للمساعدة وللدخول في حوار بشأن السياسات من أجل إعادة إعمار بوروندي.

5 - ســـتبقى آفـــاق التنمية للمدى الطويل محدودة إلى أن يتحقق الانتقال على نحو فعال. لهذا ستركز استراتيجية الإعمار لبوروندي ما بعد النزاع على وصل مرحلة إعادة الإعمار (من ثلاث إلى أربع سنوات تقريبا) بمرحلة التنمية.

وستتصدى الاستراتيجية لأبعاد الأمن البشري الثلاثة وهي التحرر من العوز والتحرر من الخوف والتحرر من اليأس من خلال تعزيز الشعور "بملكية" عمليات إعادة بناء الرأسمال الاجتماعي والإنتاج واستحداث الوظائف لدى المجتمعات الريفية وهو ما يتحقق من خلال تمكين المجتمعات المحلية الريفية وإصلاح البنى الأساسية الاقتصادية والرئيسية وتحسينها وتفعيل الاقتصاد الريفي من خلال إعادة بناء الزراعة وتعزيز فرص العمل والدخل في القطاع غير الزراعي والنهوض بالقوة الشرائية الريفية لدعم الأنشطة الاقتصادية.

6 - يسهم تنفيذ استراتيجية الصندوق لما بعد النزاعات في تحقيق ما يلي:

- تعزيز صمود المناطق الريفية في بوروندي في وجه أعمال العنف وإعادة إحياء سبل المعيشة المستدامة للأسر الضعيفة في المناطق الريفية؛
- إنشاء آلية فعالة لدعم عمليات تخطيط المشاريع المجتمعية المستدامة وتنفيذها؛
- تعزيز قدرات الحكومات المحلية ومساءلتها في مجال تخطيط ورصد تقديم الخدمات لسكان الريف وتطبيق سياسة فعالة لتشجيع المنظمات غير الحكومية ومنظمات القطاع الخاص على تقديم هذه الخدمات؛
- اكتساب خبرات عملية كافية لتصميم سياسات كلية ومشاريع محددة على نحو سواء بهدف تطوير مؤسسات ريفية لتمويل المشاريع الصغيرة في إطار عمليات الإعمار لما بعد النزاعات؛
- تحقيق مشاركة المرأة بفعالية في عمليات بناء السلام والإعمار لما بعد النزاعات وضمان حصولها على جزء أساسي من المنافع الناجمة عن المشاريع؛
- تحسين أعمال المراقبة المالية لمشاريع الصندوق الجارية والقادمة وتقديم التقارير عنها ورصدها وتقييمها.

7 - طلبت حكومة بوروندي الانتقالية من الصندوق أن يواصل تنفيذ مشاريعه الجارية وأن يضع، في الوقت نفسه، برنامجا يهدف إلى إعادة بناء الخدمات الاقتصادية والاجتماعية في مقاطعات كانكوزو وماكامبا ومورامفيا وروتانا. وسيشمل هذا أنشطة ترمي إلى تطوير المؤسسات، وتمكين المجتمعات المحلية الفقيرة، وتطوير قطاعي الزراعة والثروة الحيوانية وتنميتهما، وحفظ الموارد، وإنشاء خدمات مالية ريفية كتشجيع المشاريع الصغيرة على أساس رائد وتقديم المساعدة للأسر الضعيفة لمساعدتها على إعادة بناء الحد الأدنى من سبل المعيشة المقبولة. ويمكن أن تشمل الأنشطة أيضا إعادة بناء البنى الأساسية على أساس التمويل المشترك الموازي. وينبغي إيلاء اهتمام خاص بمسألة تلبية احتياجات إعادة الإعمار الخاصة بالنساء وبضرورة مشاركتهن مشاركة كاملة في أنشطة المشاريع وضمان حصولهن على نصيب عادل من مردود المشاريع. وسيعمد الصندوق إلى استقصاء إمكانات اضطلاعه بأنشطة في القطاعات الفرعية للمحاصيل النقدية والتصديرية ومصائد الأسماك عندما يتحقق مزيد من التقدم في عمليتي بناء السلام وإحياء سبل المعيشة الريفية.

8 - تضع وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية هذه الإطار الاستراتيجي لتدخلات الصندوق في بوروندي خلال هذه الفترة الانتقالية الحاسمة، وهي تركز على تعزيز الحوار بشأن السياسات مع الحكومة بالتنسيق مع الجهات المانحة

الرئيسية الأخرى وعلى تصميم تدخلات تستند إلى التجارب المستقاة من العمليات الجارية في البلد وفي منطقة البحيرات العظمى ككل على حد سواء. ولربما يصبح ممكنا بهذه الطريقة استعادة قدرات بوروندي الزراعية على أساس مستدام وتحقيق الأمن الاقتصادي الاجتماعي.

جمهورية بوروندي
وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية

أولا – المقدمة

1 – بوروندي في طريقها إلى الخروج من فترة طويلة من النزاعات والنزاعات المتكررة بين مجموعتيها الإثنيتين الرئيسيتين أي الهوتو والتوتسي. وقد أدى آخر هذه النزاعات الذي نشب عام 1993 إلى وفاة نحو 000 200 من المدنيين وسقوط آلاف من الضحايا الآخرين. ويقدر عدد النازحين واللاجئين بنحو 1.2 مليون نسمة. وقد جعلت الخسائر الاجتماعية والاقتصادية المتزايدة الناجمة عن النزاع، المجتمع الدولي يساند إطاراً للتفاوض، يهدف إلى تحقيق سلام دائم ووفاق وطني، انتهى إلى اتفاق آروشا الذي تم التوقيع عليه في أغسطس/آب 2000. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2001، تم تشكيل حكومة انتقالية جديدة مشتركة. وفي الشهر ذاته أكدت الحكومة الجديدة على استراتيجيات المدى المتوسط التي كانت الإدارة السابقة وضعتها وشددت على الوفاق الوطني، والحكم السليم والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز، والإصلاح الاقتصادي، والنمو الاقتصادي وإعادة بناء البنى الأساسية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وبناء القدرات.

2 – وقد استجاب مجتمع المانحين لهذه التطورات وأعلن التزامه بتقديم مساعدات كبيرة لمساندة الحكومة الانتقالية في سعيها للتصدي للتحدي الكبير المتمثل في الانتقال من حالة النزاع إلى حالة السلام الدائم والأمن والتوافق الوطني. وارتفع صافي الأموال التي صرفها مجتمع المانحين الدولي على شكل منح أو قروض من 48 مليون دولار أمريكي عام 1999 إلى 79 مليون دولار أمريكي عام 2000. وبعد فترة من التقدم المطرد نحو السلام تعهد المجتمع الدولي في اجتماع المانحين في ديسمبر/كانون الأول 2000 بتقديم مبلغ إضافي قدره 440 مليون دولار أمريكي، وجرى الالتزام بتقديم مبالغ أخرى مجموعها 905 ملايين دولار أمريكي في اجتماعي المائدة المستديرة للمانحين اللذين عقدا في ديسمبر/كانون الأول 2001 و2002. وتعكف الحكومة الانتقالية حاليا، بدعم من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، على تنفيذ عدد من تدابير الإصلاح الهيكلي الرامية إلى ترسيخ أسس الوفاق الوطني والحد من الفقر وتحقيق السلام الدائم. أما الشواغل الملحة للمدى القصير فهي تتصل بالتحديات المتمثلة في إعادة التوطين الطوعي وإعادة دمج النازحين في المجتمع ونزع السلاح وتسريح العسكريين.

3 – ويعتبر استمرار الدعم الدولي والتنسيق بين المانحين وحجمهما ومدى مرونتهما أمرين أساسيين لنجاح عملية الإنعاش. والشرط المطلوب لمواصلة الدعم هو أن تقوم الحكومة الانتقالية بتوطيد العملية السلمية وحل مشكلة متأخرات خدمة الدين واستكمال وضع سياسة متماسكة للحد من الفقر وتنفيذها. وقد تم إنشاء صندوق استئماني للديون متعددة الأطراف يشمل دين الصندوق بهدف مساعدة بوروندي على خدمة ديونها وتسديد المتأخرات إلى دائنيها من الجهات متعددة الأطراف. وكان الصندوق قد قرر إبقاء حافظة بوروندي نشطة على مدى الحرب الأهلية ولقي هذا القرار تقديرا كبيرا في بوروندي. وفي عام 1996، تم التوصل إلى تفاهم بين الحكومة والصندوق ينص على ثلاثة شروط لضمان محافظة الصندوق على حضوره في البلد هي: (i) أن تواصل المجتمعات الريفية مشاركتها النشطة في أنشطة

المشـــاريع؛ (ii) أن يـــبقى على قدر مناسب من إدارة المشاريع والموظفين؛ (iii) أن يواصل البلد خدمة ديونه. وقد تم الالتزام بهذه الشروط رغم الصعوبات التي ووجهت.

ثانيا – الظروف الاقتصادية والقطاعية والفقر الريفي

ألف – إطار النزاعات الإقليمية[1]

4 – تقـــع بوروندي جغرافيا وسياسيا في منطقة البحيرات العظمى من أفريقيا الشرقية الوسطى التي كانت لعقد من الزمـــن مسرحا لنزاعات بين البلدان وضمتها نتيجة لتفاعل معقد بين مجموعة من العوامل الداخلية من جهة والعوامل التـــي تـــتجاوز حدود الدول ذات السيادة من جهة أخرى. وقد تعرضت معظم بلدان منطقة البحيرات العظمى لعمليات تمـــرد قامـــت بها قوات مسلحة غير نظامية لها قواعد خارج بلدانها الأصلية. وقد دفع هذا الوضع البلدان المهددة إلى الـــتدخل خارج أراضيها مما أدى إلى خطر نشوب نزاعات بين الدول. وقد شهدت المنطقة عدة تحالفات رسمية وغير رسمية بين الحكومات استنادا إلى روابط تاريخية وحسابات دفاعية ومصالح اقتصادية ذاتية. وقد عقدت هذه التحالفات جهود حل النزاعات.

5 – أعـــد مشـــروع مؤشرات قطرية لسياسات خارجية[2] تقريرا عن تقدير مخاطر النزاعات في منطقة البحيرات العظمـــى[3]. ويعتـــبر الـــتقرير أن بلدان المنطقة باستثناء كينيا وجمهورية تنزانيا المتحدة تتسم بارتفاع احتمالات نشوب النزاعات وأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تقديم المساعدة (الدبلوماسية، والعسكرية، والمادية) لدعم عملية السلام.

6 – أقـــر البـــنك الدولي في مارس/آذار 2002، استراتيجية تسريح العسكريين وإعادة دمجهم في المجتمع لمنطقة البحـــيرات العظمى[4] وأرفقها ببرنامج متعدد البلدان قيمته 500 مليون دولار. ويوفر هذا الجهد الكبير إطارا استراتيجيا شـــاملا لقضايا نزع السلاح وتسريح العسكريين. وإعادة دمجهم في المنطقة ولمساعدة المجتمع الدولي على تقديم الدعم على نحو مرن في الوقت المناسب وعبرت حكومات المنطقة أيضا عن دعمها لإنشاء إطار إقليمي لبناء السلام.

7 – صـــنفت القضايا الأساسية المسببة للنزاعات في بوروندي من شديدة الاحتمال إلى قوية الاحتمال على النحو المفصل في الجدول التالي.

---

[1] اســـتنادا إلـــى تقاريـــر أعدهـــا البنك الدولي (2002)؛ مؤشرات قطرية لسياسات خارجية (2002)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2002).

[2] مشروع لجامعة كارلتون.

[3] تقريـــر مؤشـــرات قطرية لسياسات خارجية يستند إلى تحليل تسعة مجالات لمسائل متداخلة قابلة للتطور إلى نزاعات وهي: (i) وجود تـــاريخ مـــن الـــنزاعات المسلحة؛ (ii) انعدام الاستقرار الإداري والسياسي؛ (iii) عسكرة المجتمع؛ (iv) التغاير السكاني؛ (v) الضغط الســـكاني؛ (vi) الأداء الاقتصـــادي؛ (vii) التنمـــية البشرية؛ (viii) والضغط البيئي؛ (ix) الروابط الدولية. ويتألف كل مجال من هذه المجالات من متوسط مجموع مؤشراته الرئيسية. وقد استند التحليل إلى 44 مؤشرا رئيسيا، واستخدم سلم 0–12 لقياس المخاطر بحيث يعتبر: (i) 0–3.4 قليل الاحتمال؛ (ii) 3.5–6.4 متوسط الاحتمال؛ (iii) 6.5–9.4 شديد الاحتمال؛ (iv) 9.4–12 قوى الاحتمال.

[4] تعـــرف منطقة البحيرات العظمى بأنها تلك التي تضم كل البلدان المعنية أو المتأثرة بنزاع أو أكثر في أفريقيا الوسطى: أنغولا وبوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية وناميبيا ورواندا وأوغندا وزيمبابوي.

القضايا الأساسية المسببة للنزاعات

	العلاقة	التصنيف
سجل من النزاعات العسكرية	9.27	شديد الاحتمال
انعدام حسن الإدارة والاستقرار	8.25	شديد الاحتمال
الأداء الاقتصادي	8.20	شديد الاحتمال
التنمية البشرية	9.71	قوي الاحتمال
الضغط البيئي	9.00	شديد الاحتمال
الروابط الدولية	6.80	شديد الاحتمال

المصدر: مؤشرات قطرية لسياسات خارجية، سبتمبر/أيلول 2002.

8 - ليست كل هذه القضايا الأساسية متصلة اتصالا مباشرا بولاية الصندوق إلا أنه لا بد للصندوق إذا أراد أن يعمق فهمه للعوامل المؤثرة في شدة النزاع وديناميكياته من أن يدرك تاريخ بوروندي في مجال النزاعات المسلحة والتسلح والروابط الدولية. ومن شأن هذا الإدراك بدوره أن يكفل أن الأنشطة الإعمارية/الإنمائية لا تحرض على العنف أو تفاقمه أو تحبيه بل تسهم في التقليص من حدته وتواتره.

9 - ولا بد مع كل هذا، من إدراج القضايا الأساسية المتصلة بالحكم السليم والأداء الاقتصادي والتنمية البشرية والضغط البيئي في العمل القادم للصندوق في بوروندي. وسيعمل الصندوق على وضع إطار لتحليل النزاعات غاية الأخذ بمجمل القضايا التي تؤثر على المجتمعات الريفية. وسيضطلع بتحليل النزاعات المقترح هذا قبل وضع برنامج الإنعاش المنتظر لبوروندي كي لا تأتي تدخلات الصندوق في بوروندي مصابة "بعمى النزاعات" بل ينبغي لها أن تضمن أن البرامج، في تصميمها واستراتيجياتها، تتصدى لمصادر النزاعات المحتملة وتعزز صمود المناطق الريفية في وجه النزاعات.

باء - الوضع الاجتماعي- السياسي لبوروندي

10 - كان اتفاق سلام أغسطس/آب 2000 منعطفا في تاريخ بوروندي السياسي. واستنادا إلى مبدأ تقاسم السلطة بين مجموعتي البلاد الإثنيتين الرئيسيتين فإن الحكومة الانتقالية تضم ممثلين عن كل الأطراف الموقعة على اتفاق السلام وستدير البلاد لفترة انتقالية مدتها 36 شهرا تفضي إلى انتخابات ديمقراطية. وعلى الرغم من هذا التقدم المحرز فإن الحالة العامة تبقى هشة بسبب عمليات التوغل التي تقوم بها مجموعتان من الثوار هما جبهة التحرير الوطني وقوى الدفاع عن الديمقراطية اللتان لم توقعا على اتفاق السلام ولا تشاركان في الحكومة الانتقالية (أنظر الملحق الثاني).

جيم - الحالة الاقتصادية

11 - تعد بوروندي من أفقر بلدان العالم وكان الناتج المحلي الإجمالي فيها يقدر عام 1992 بنحو 180 دولارا أمريكيا إلا أنه تراجع إلى 110 دولارات أمريكية عام 2000 بسبب الأزمة. وارتفعت نسبة السكان الذين يعيشون دون

خـــط الفقر المطلق[5] من 35% عام 1992 إلى 69% عام 2000. وكان الاقتصاد يوم توقيع اتفاق السلام يعاني من ركود في الإنتاج ومن ضغوط تضخمية شديدة وميزان مدفوعات متدهور. وطرأ على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ارتفاع بنسبة 4.8% عام 1998 إلا أن هذا الارتفاع تراجع إلى ما دون الصفر ليصبح (–1%) عام 1999 و(–0.9%) عام 2000 مـــع تأثـــر الإنـــتاج الزراعـــي بانعدام الأمن والجفاف والنزوح السكاني صاحب الركود الاقتصادي ارتفاع سريع في الأســـعار. وألقـــى انهيار السوق الدولي للبن بأعباء إضافية على كاهل الاقتصاد الذي يعتمد على البن للحصول على معظـــم إيراده من العملات الصعبة. وسجل بعض التحسن عام 1999، عندما حافظ التضخم على معدله وهو 3.4% بعد خمس سنوات متتابعة من التضخم الذي يحسب بالعشرات (والذي وصل أوجه عام 1997 عندما بلغ 31%). إلا أن هذه المكتســـبات سرعان ما محيت عام 2000 عندما عادت الأسعار إلى الارتفاع بشدة (24.3%). وبدأ الاقتصاد ينتعش عام 2001، بمعـــدل نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي قدره 3.2 في المائة. أما نسبة التضخم فقد بلغت نحو 14% عام 2001 وينتظر أن تنخفض خلال فترة 2002–2003، التي يتوقع خلالها أيضا أن يتراجع مؤشر أسعار الاستهلاك إلى ما دون 10 في المائة.

12 – تراجعـــت الصـــادرات من 64 مليون دولار أمريكي عام 1998الى 49 مليون دولار عام 2000 بينما ازدادت الواردات زيادة كبيرة لتصل إلى 108 ملايين دولار أمريكي. ويعود هذا الخلل إلى تردي وضع سوق البن الدولي والى نقـــص كبير في إنتاج المحاصيل الغذائية. وبلغ العجز التجاري 59 مليون دولار أمريكي عام 2000 ويتوقع أن يستمر اتجاه التراجع عام 2001، خاصة وأن سوق البن قد أخذت تسجل أدنى الأسعار في تاريخها.

13 – لا يمكـــن لـــبوروندي تحمـــل ديونهـــا الخارجية التي تبلغ 1.2 مليار دولار أمريكي على الرغم من الشروط التفضـــيلية التـــي تحصـــل عليها فيما يخص قروضها الطويلة الأمد من المؤسسات المالية الدولية. فقد بلغت التزاماتها لخدمـــة الديون الخارجية 50 مليون دولار أمريكي عام 2000، أي ما يعادل 100% من إيراداتها من التصدير مع تأخر في التسديد بلغ نحو 100 مليون دولار (أي ما يعادل سنتين من إيرادات التصدير). ويقدر صندوق النقد الدولي أن نسبة صافي قيمة الدين الخارجي لبوروندي إلى إيراداتها من التصدير تتجاوز 650% أي أربعة أضعاف العتبة التي تستخدم لتقدير قدرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون على تحمل ديونها.

14 – واجهـــت الحكومـــة صـــعوبات كبيرة في مساعيها لتنفيذ برنامج تكييف هيكلي منذ عام 1986، ولم تنجح في محاولاتهـــا إزالة القيود التنظيمية في الاقتصاد وتحريره أو في تحسين إدارة القطاع العام أو تعزيز كفاءة الاستثمارات العامة. وقد بذلت جهود جديدة من أجل تنفيذ برنامج التكييف الهيكلي إثر التوقيع على اتفاق السلام. فبمساعدة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، اتخذت الحكومة تدابير من أجل الحد من التضخم منها تحديد سقوف لاقتراض المصارف مـــن المصـــرف المركـــزي ودفع الرسوم التي تستوفي على هذه القروض وتحسين تحصيل الإيرادات وإدارة النفقات العامـــة. ونظمت عمليات استعراض للإنفاق العام بمساعدة البنك الدولي بهدف تحسين تخصيص الموارد العامة وإدارة المصروفات.

[5] قـــدر خـــط الفقر المطلق في المناطق الريفية بمبلغ 120 دولارا أمريكيا للفرد الواحد في السنة الواحدة استنادا إلى استقصاء صورة الفقر للفترة 1998–2000، (وثيقة استراتيجية الحد من الفقر المرحلية – يوليو/تموز 2002).

15 - يقدر عدد سكان بوروندي بنحو سبعة ملايين نسمة يعيش نحو 90% منهم في المناطق الريفية. وقد أدت الكثافة السكانية الشديدة (200 إلى 400 شخص/كم^2 الواحد) إلى تفاقم شح الأغذية والموارد في المناطق الريفية، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تزايد احتمالات استمرار النزاعات. والسمة الغالبة للسكان هي الشباب (41% من السكان دون سن 14). ويمثل هذا "التضخم في عدد الشباب" مع ما يصاحبه من ارتفاع في معدلات البطالة لدى الشباب خطرا يزيد من احتمالات نشوب النزاعات. وكان في بوروندي عام 2001، نحو 000 900 نازح (أي 13% من مجموع السكان تقريبا) يعيشون في مخيمات للاجئين في جمهورية تنزانيا المتحدة أو على الحدود معها. وكان 80% من هؤلاء النازحين من النساء والأطفال وأفراد أسر المزارعين.

16 - في الظروف العادية يمارس نحو 90% من السكان الزراعة (محاصيل, ومواشي، وتربية حيوانات، وأحراج، ومصائد أسماك) التي تمثل 55% من الناتج المحلي الإجمالي. وإنتاج الأغذية هو النشاط الزراعي المهيمن، وتتألف مزارع الأسر عادة من عدة قطع صغيرة ومتناثرة لا يتجاوز مجموع مساحتها الهكتار أو الهكتارين. وتضم المحاصيل الفول والبازلاء والسرغم والذرة وهناك حقول الموز. وتختلف الأنماط المحصولية ونوع المحاصيل التي تزرع باختلاف ارتفاع الأراضي. وكانت بوروندي في الماضي تتمتع باكتفاء ذاتي في مجال إنتاج الأغذية أما اليوم ومنذ نزاع عام 1993، أصبحت تستورد كميات كبيرة منها.

17 - إن نظام الإنتاج الارتجالي للمواشي في قطعان كبيرة الذي كان يمارس على نطاق واسع في بوروندي قد اختفى من معظم المناطق بسبب الاستغلال الجائر للموارد الطبيعية وزيادة مناطق زراعة المحاصيل. واليوم تربى المواشي في المزارع أو حولها وتقتصر على رأس أو أكثر قليلا وبعض الحيوانات المجترة. ومازال الدمج بين تربية الحيوانات وزراعة المحاصيل محدودا مع ذلك. وقد نفق معظم حيوانات المزارع خلال الحرب أو فقد بسبب الشدة أو البيع القسري أو السرقة. وتراجع كثيرا صيد الأسماك من البحيرات سواء بالوسائل التقليدية أو الحديثة نظرا لما لحق بالبنى الأساسية لهذا المورد الهام وبقوارب الصيد من أضرار.

18 - لا تمثل المحاصيل الزراعية الصناعية بما فيها الشاي وعلى وجه الخصوص البن إلا 8% من الإنتاج الزراعي إلا أنها تمثل 90% من إيرادات التصدير. وإنتاج البن، شأنه شأن المحاصيل الغذائية الأخرى، هو نشاط يمارسه أصحاب الحيازات الصغيرة غالبا. وتهدد أزمة السوق الدولية للشاي والبن فرص تحقيق الانتعاش الاقتصادي في بوروندي وتهدد سبل معيشة عدد كبير من مزارعي البن من أصحاب الحيازات الصغيرة.

19 - يعتبر البن من العناصر الهامة جدا في اقتصاد بوروندي وقد بذلت الحكومة جهودا كبيرة من أجل تحديث قطاعه. وعلى الرغم من الصعوبات الهائلة التي ينطوي عليها الاضطلاع بأنشطة إنمائية خلال سنوات الأزمة فإن بوروندي قد تمكنت من إنشاء نحو 80 محطة حديثة لغسل البن تديرها مجموعات المزارعين والتعاونيات. وقد اكتسبت بوروندي بإنتاجها البن المغسول كليا، ميزة في وجه انحدار أسعار البن العالمية وأساسا لحصول مزارعي البن على حد أدنى من القروض بضمانه مبيعات محصول محطات الغسل. أو مع ذلك فإن ضعف مراقبة الجودة على صعيدي المزارع والمصانع وسوء استراتيجيات التسويق يحدان من المنافع المرجوة من هذه الاستثمارات.

20 - أصدرت الحكومة الانتقالية في أبريل/نيسان 2002، خطة عمل القطاع الزراعي 2002-2004 التي تهدف إلى إحياء القدرات الإنتاجية لهذا القطاع. وتضع خطة العمل لنفسها الأولويات التالية في مجال الاستثمار: (i) إنتاج المخرجات الزراعية وتوزيعها؛ (ii) تجديد القطعان القائمة وتشجيع تربية الحيوانات الزراعية الصغيرة؛ (iii) تشجيع النظم الزراعية المتكاملة التي تجمع بين المحاصيل والحيوانات الزراعية والأحراج؛ (iv) وإصلاح القطاع الزراعي الصناعي وتنويع المحاصيل النقدية والتصديرية؛ (v) تفعيل المنظمات المساندة للإنتاج الزراعي ولا سيما في مجالي البحوث والإرشاد؛ (vi) دعم إصلاح القطاعين الفرعيين لمصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية. وسيترافق تنفيذ هذه الأولويات مع برنامج مساند لإصلاح وتطوير البنى الأساسية في مجال النقل هدفه تمكين المجتمعات المحلية الريفية من الوصول إلى الموارد الإنتاجية والأسواق، الأمر الذي يتطلب إصلاح نحو 600 1 كم من الطرق الفرعية لخدمة المناطق المنتجة للشاي والبن والقطن و 600 كم من الطرق الحراجية وعدد غير محدد من الطرق الفرعية للاستخدام العام.

21 - تشدد خطة العمل على ضرورة تشجيع الحركة التعاونية التي حققت قدرا معقولا من التطور في قطاع البن الفرعي على وجه الخصوص ورابطات المزارعين غير الرسمية. وسيركز على ترشيد إدارة الموارد الطبيعية وحفظ البيئة.

دال- الإطار المؤسسي

22 - عطلت النزاعات مؤسسات بوروندي كثيرا فتوقفت إدارات الحكومة المركزية عن العمل من جهات عديدة في العاصمة وفي معظم المقاطعات وأصبح فرض حكم القانون أمرا مستحيلا تقريبا. ونضبت الموارد المالية والبشرية المطلوبة لتوفير الخدمات الأساسية كخدمات الرعاية الصحية والتعلم مثلا. وقضى العديد من الموظفين المدربين أو هربوا إلى مخيمات اللاجئين حيث فقد معظمهم مهاراته بفعل طول البقاء دون نشاط.

23 - وأدى تلاشي قدرة الحكومة على توفير الخدمات إلى اضطلاع المجتمعات المحلية بها، ودأبت هذه المجتمعات على الاستجابة بسرعة استباقية في كل مرة أتيحت فيها المساعدات. وقد كانت هذه تجربة عدة منظمات غير حكومية من تلك التي استطاعت أن تعمل في بوروندي كما كانت تجربة مشاريع الصندوق التي تمكنت رغم الوضع أن تواصل عملياتها بتعاون كامل مع المجموعات المحلية الريفية.

24 - والصعوبة التي تواجهها الحكومة الانتقالية هي إعادة بناء الإدارة العامة من نقطة الصفر تقريبا وعلى نحو يضع الأسس لإدارة شفافة وعادلة قادرة وحدها أن تضمن ولاء المواطنين وتشكل حاجزا متينا في وجه الحرب الأهلية. وبناء "الحكم السليم" هو من الأهداف الرئيسية المعلنة في استراتيجية الحكومة الانتقالية، للانتقال من النزاع إلى السلام الدائم. وإصلاح الإدارة هو أحد الشواغل الرئيسية للحكومة شأنه شأن ضرورة الحصول على الدعم من أجل بناء القدرات بما في ذلك توفير التدريب المناسب للمواطنين. ويحتاج النهج الاستراتيجي للإصلاح إلى توضيح بينما يحتاج نظامه وشكله إلى مزيد من البلورة في التصحيح. ويتطلب هذا اتباع سياسة فعالة قائمة على اللامركزية.

25 - وتنوي الحكومة، بالاقتران مع إصلاح الإدارة، خصخصة المنشآت العامة المعنية بإنتاج السلع، وتحرير الاقتصاد.

هاء – الفقر الريفي

26 - يتجسد الفقر الهيكلي في بوروندي في انخفاض الدخل النقدي من الأنشطة الزراعية وغير الزراعية وضعف إمكانات الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية وعلى مياه الشرب المأمونة. وهذا الوضع ناجم عن نقص رأس المال أو قلة جودته وشدة استغلال الأراضي وتعرضها للتآكل وندرة المعدات والتقنيات الزراعية وسوئها وقلة الحوافز السوقية. وقد تفاقمت المشاكل الهيكلية نتيجة للنزاعات المتكررة.

27 - ازداد الفقر في بوروندي ازديادا كبيرا منذ عام 1993. فقد ارتفعت نسبة الفقر في المناطق الحضرية من 40% عام 1994 إلى 70% عام 2000، ونسبة الفقر الريفي من 40% إلى 69% خلال الفترة ذاتها. وانخفض العمر المتوقع عند الميلاد من 51 سنة في عام 1993، إلى 42 سنة في عام 2000. وفي عام 2000، لم تكن نسبة السكان الذين يتمتعون بإمكانات الحصول على مياه الشرب المأمونة تتجاوز 48% والذي يحصلون على الخدمات الصحية 2 في المائة. وتقع حالات الوفاة الناجمة عن الاضطرابات الأهلية في صفوف الرجال أكثر مما تقع في صفوف النساء وبالتالي فإن نسبة النساء إلى مجموع السكان أصبحت اليوم أكبر مما كانت عليه في أوائل التسعينات. وقد طرأت أيضا زيادة كبيرة على عدد الأسر التي ترعاها و/أو ترأسها نساء. وتسهم قلة الأيدي العاملة في هذه الأسر في زيادة الفقر وتحد من سرعة انتعاش الإنتاج الزراعي. وقد طرأ ارتفاع كبير على عدد اليتامى ليبلغ 000 550 تقريبا أي نحو 8% من مجموع السكان. وقد ازداد عدد الأسر التي يرأسها قصر، كما ازداد عدد الأسر الفقيرة التي ترعى يتامى إضافة إلى أطفالها هي.

28 - تعرض الرجال، والنساء بصفة خاصة خلال النزاعات إلى أعمال عنف وانتهاكات لحقوق الإنسان. وأكثر ما كانت تتعرض له النساء من أعمال العنف الاغتصاب والاستغلال الجنسي والإتجار بالنساء والإذلال الجنسي وتشويه الأعضاء الجنسية للمرأة. ولعل الجروح التي يسببها العنف ضد المرأة من أكثر الجروح استعصاء على الشفاء لما تتركه من عذاب نفسي – اجتماعي واسع النطاق وما تسببه من فقدان لاحترام الذات وللثقة بالذات. وتحتاج النساء اللاتي يتعرضن للعنف الجنسي إلى المساعدة كيما يتغلبن على الصدمة وآثارها.

29 - دمرت سنوات الحرب وعمليات العنف التي تمتد على نطاق واسع نظام الرعاية الصحية والبنى الأساسية الرئيسية. ولم تعد المرافق القليلة الباقية قادرة على العمل بكامل طاقتها بسبب خسارتها للموظفين والمعدات وعدم إعادة مدها بالعقاقير الأساسية. وقد تراجعت مخصصات قطاع الصحة في الميزانية بنسبة 40% بالأسعار الفعلية إذ هبطت من 5% من الناتج المحلي الإجمالي في أوائل التسعينات إلى 3.2% عام 2000. وقد أدى سوء الرعاية الصحية إلى تزايد حالات العجز والوفاة الناجمة عن الملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز وغيرهما من الأمراض. وهناك قرائن متزايدة تشير إلى أن فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز قد استخدم سلاحا نفسيا في الحرب في منطقة البحيرات العظمى. ويقال، مثلا، إن الأسيرات كن يؤخذن إلى جنود معروف عنهم أنهم إيجابيو

المصل للإيدز كي يتم اغتصابهن[6]. وقد ازدادت الإصابات بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز ازديادا كبيرا في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء، والتي يقدر معدل الانتشار فيها بعشرين بالمائة وستة بالمائة من مجموع السكان على التوالي. وتبلغ نسبة النساء من مجموع الذين يعيشون مع المرض 56% ويعتقد أن 14% من مجموع اليتامى إنما يتموا بفعل فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز. وقد تم وضع مشروع متعدد القطاعات لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز بدعم من البنك الدولي وبرعاية برنامج الألفية لإنعاش أفريقيا هدفه توفير إطار من أجل تطوير نهج شامل ومنسق لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز.

30 - كما سلف القول، تراجع معدل الانخراط في المدارس الابتدائية من 68% عام 1992 إلى 51% لأسباب منها الدمار المتصل بالنزاعات الذي لحق بالبنى الأساسية الاجتماعية، ومن ضمنها المدارس، وفقد المعلمين. فمن مجموع المدارس التي كانت قائمة في بوروندي عام 1993 وعددها 485 1 جرى تدمير 105 منها تدميرا كاملا وتعرضت 550 مدرسة أخرى لأضرار كبرى. وقضى العديد من المعلمين في الحروب أو بسبب الأمراض لا سيما فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز. وإضافة إلى ذلك، غياب المعلمين لاضطرارهم إلى رعاية المرضى من أفراد أسرهم. وقد تراجعت مخصصات التعليم في الميزانية الحكومية بنسبة 53% بالأسعار الفعلية. وسيترك ارتفاع معدل الأمية بين الشباب آثارا خطيرة على قضايا منع النزاعات وإنتاجية العمل وفرص العمل وسيشكل قيدا جديدا على فعالية تنفيذ سياسات الحد من الفقر.

واو - استراتيجية الحكومة من أجل تحقيق الوفاق الوطني والإعمار والحد من الفقر

31 - ركزت القيادة في بوروندي منذ التوقيع على اتفاق السلام على تعزيز السلم وتوطيد الوفاق الوطني. ومن التدابير المتخذة ما يلي: التوقيع على بروتوكول من أجل الوصول إلى النازحين وحمايتهم (فبراير/شباط 2001)؛ وإنشاء لجنة وطنية من أجل إعادة دمج اللاجئين في مجتمعاتهم (مايو/أيار 2001)؛ والتوقيع على اتفاق ثلاثي بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وحكومتي بوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة لتيسير عودة اللاجئين البوروندبين طوعا إلى بلادهم (مايو/أيار 2001)؛ وتشكيل حكومة انتقالية تضم الجميع (نوفمبر/تشرين الثاني 2001)؛ وتنصيب برلمان انتقالي جديد (يناير/كانون الثاني 2002)؛ ووضع استراتيجية انتقالية.

32 - تضع وثيقة استراتيجية الحكومة الانتقالية لعام 2001 الأهداف العامة التالية: (i) توطيد السلام والوفاق الوطني؛ (ii) تعزيز الحكم السليم؛ (iii) إعادة توطين النازحين وإعادة دمجهم في المجتمع؛ (iv) الحد من الفقر من خلال توفير فرص العمل في إصلاح البنى الأساسية الاقتصادية والاجتماعية؛ (v) العمل على استدامة النمو الاقتصادي وجهود الحد من الفقر من خلال تنفيذ إصلاحات اقتصادية مناسبة. وتقر الاستراتيجية بضرورة القيام، في الوقت نفسه، بمعالجة ثلاثة جوانب أساسية هي: التطور السياسي (الوفاق، والديمقراطية، وإدارة مسألتي الإصلاح الإداري واللامركزية)؛ وتلبية الاحتياجات الطارئة لضحايا النزاعات وللأشخاص الذين يعيشون دون خط الفقر، ووضع الأسس

[6] هناك أيضا قرائن واضحة على أن فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز منتشر انتشارا كبيرا بين ضحايا الاغتصاب. وفي رواندا وجد أن ثلثي ضحايا الاغتصاب كن إيجابيات المصل لفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز (International Security, vo 1.27, n.2, Autumn 2002).

اللازمـــة لتحقيق نمو اقتصادي مستدام على المدى الطويل. وتم في إطار الاستراتيجية وضع خطة عريضة للاستثمار لتعرض على اجتماع للمانحين ينظم برئاسة مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي. وتقدر الحكومة الانتقالـــية المـــوارد المالـــية المطلوبة لتنفيذ الاستراتيجية على مدة فترة الثلاث سنوات بمبلغ 1.5 مليار دولار أمريكي تقريبا. وسيخصص أكثر من 40% من الموارد لدعم التنمية الريفية ومساندة ضحايا النزاعات.

33 - **إعـــادة توطين النازحين وإعادة دمجهم في المجتمع** ــ تشمل التدابير التي اتخذتها الحكومة الانتقالية و أسرة المانحيـــن الدولية والمنظمات غير الحكومية لتيسير إعادة دمج الضحايا في مجتمعاتهم مراجعة القانون الخاص بمركز المـــرأة وتقديم المساعدة للنساء المتضررات من النزاعات والإفادة من الموارد المتاحة من صندوق منح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (مايو/أيار 2001)، ووضع خطط لتقديم قروض صغيرة لدعم الأنشطة الاقتصادية التي تقوم بها النساء الضـــعيفات في المناطق الريفية وتعزيز قدرة مراكز تنظيم الأسرة العاملة حاليا في عشر مقاطعات. وتعكف السلطات الـــبوروندية حالـــيا أيضـــا علـــى تحديد مجموعة من الخدمات الاجتماعية الأساسية الدنيا (لا سيما في مجالي الرعاية الصـــحية والتعليم) التي ينبغي توفيرها للأسر الضعيفة والفقيرة خلال الفترة الانتقالية. وتتطلب عملية إعادة توطين ما يـــزيد عـــن 000 400 نازح إضافة إلى أعداد تزيد حتى عن هذا الرقم من اللاجئين العائدين من البلدان المجاورة دعما ماليا واسعا لإصلاح المساكن وبنائها وللبنى الأساسية الاجتماعية.

34 - **تعزيـــز الحكـــم السليم** – الحكومة الانتقالية ملتزمة بتعزيز الحكم السليم بدليل أنها عينت وزيرا للحكم السليم. وقـــد اتخـــذت خطـــوات أولية في هذا الاتجاه منها إعادة إنشاء مكتب مراجع الحسابات العام وإجراء مراجعة حسابات دورية لعمليات تعبئة الموارد الحكومية وصرفها والنهوض بالوكالة المعنية بالتوريدات العامة.

35 - **بناء القدرات** – من المعوقات الرئيسية للجهود الرامية إلى الحد من الفقر وتحقيق الوفاق الوطني ندرة العمالة الماهـــرة وضـــعف قدرة جهاز الخدمة المدنية. وتنوي الحكومة إصلاح الإدارة العامة والتماس المساعدة من أجل بناء القـــدرات. وســـينظم بـــرنامج تدريب أثناء الخدمة للموظفين البوروندبين في إطار الصندوق الاستئماني للديون متعددة الأطـــراف. وسيكون هذا البرنامج أحد الوسائل الرامية إلى معالجة نقص الموارد البشرية وجعل جهاز الخدمة المدنية أكثر تمثيلا للسكان مسترشدا بنموذج جنوب أفريقيا لفترة ما بعد الفصل العنصري.

زاي – سياسة الحد من الفقر

36 - شـــددت الحكومـــة الانتقالية في الأشهر التي تلت التوقيع على اتفاق السلام على أن الحد من الفقر على نحو مستدام يتطلب مزيجا من مساعدات إغاثة الطوارئ والمساعدات الإنمائية. وبتحديد أدق، جرى التركيز على إعادة بناء وإصـــلاح البـــنى الأساســـية الاقتصـــادية والاجتماعية من أجل تعزيز فرص حصول سائر المواطنين على الخدمات الاجتماعية الأساسية وعلى تعزيز التنمية الزراعية والريفية وتشجيع القطاع الخاص وخصخصة المشاريع التي تملكها الدولة.

37 - وقـــد أطلقـــت الحكومـــة الانتقالية عملية تشاركية معقدة من أجل إعداد وثيقة استراتيجية الحد من الفقر. وقد ساهمت مشاريع الصندوق في إعداد وثيقة الاستراتيجية المرحلية للحد من الفقر من خلال عقد مشاورات مع المنظمات الشعبية والمجتمعات الريفية التي تقيم في مناطق التدخلات. ويشارك الصندوق أيضا مع البنك الدولي وبرنامج الأغذية

العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة، في مناقشات بشأن الأمن الغذائي أحد القضايا الرئيسية التي تعالجها وثيقة استراتيجية الحد من الفقر. وقد طلب من الصندوق تقديم خدمات خبير مستشار في مجال الأمن التغذوي لينضم إلى الفريق الذي يعكف على وضع سياسة الأمن الغذائي الحكومية. وقد استكملت المشاورة وعملية التشخيص التشاركية وتم تقديم مشروع وثيقة الاستراتيجية المرحلية إلى المانحين في أبريل/نيسان 2001. وقد جرت مناقشة الاستراتيجية المرحلية وبدأ العمل من أجل استكمال وثيقة استراتيجية الحد من الفقر.

38 - تتوافق أهداف سياسة الحكومة الانتقالية للحد من الفقر كما ترد في وثيقة الاستراتيجية المرحلية مع الأهداف التي اعتمدتها قمة الألفية في سبتمبر/أيلول 2000. وهذه الأهداف هي: (i) تحقيق معدل نمو اقتصادي سنوي قدره 5% على الأقل لفترة 2002–2004 و7% على الأقل للفترة 2004–2010؛ (ii) التغلب على المشاكل الرئيسية الناجمة عن الأزمة بحلول 2002–2003 ولا سيما منها إعادة توطين ضحايا الأزمة وإعادة دمجهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بالاقتران مع إصلاح الاقتصاد وإعادة بنائه؛ (iii) العودة بحلول عام 2005 إلى معدل الفقر الذي كان سائدا قبل الأزمة وتخفيض نسبة البوروندبين الذين يعيشون دون خط الفقر إلى 25% من السكان بحلول عام 2010 والى 15% بحلول عام 2015؛ (iv) توفير التعليم الابتدائي للجميع بحلول 2015 مع إعطاء الأولوية للحد من التباين بين الجنسين وبين المناطق؛ (v) خفض معدل الأمية من 50% عام 2001 إلى 25% بحلول عام 2010 والى 10% بحلول عام 2015؛ (vi) توفير الرعاية الصحية الأساسية للجميع بحلول عام 2010؛ (vii) خفض معدل وفيات الأطفال إلى 0.11% بحلول عام 2005 وإلى 0.05% بحلول عام 2010؛ (viii) ضمان توفير إمدادات كافية من مياه الشرب إلى 80% من السكان بحلول 2005 ولسائر البوروندبين بحلول عام 2010.

39 - لابد لتحقيق هذه الأهداف من اعتماد سياسات قطاعية جديدة في إطار شراكة نشطة بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني وشركاء التنمية الأجانب. وينصب نهج الحكومة الانتقالية على العمل من أجل اعتماد وتنفيذ ما يلي: (i) سياسة اقتصادية تهدف إلى المحافظة على توازن اقتصادي كلي وتنهض بالقطاع الخاص وتعزز الصادرات وتوفر أقصى حد ممكن من فرص العمل؛ (ii) سياسة زراعية تركز على تعزيز الإنتاجية والحد من الضغوط الواقعة على الأراضي؛ (iii) سياسة صناعية ترمي إلى بناء نسيج متنوع من المنشآت الصغيرة والمتوسطة في العاصمة وفي المناطق الحضرية الثانوية لإنتاج الاحتياجات الأساسية للاستهلاك المحلي ولتصدير المنتجات الزراعية والتعدينية والتحويلية؛ (iv) سياسة للتعاون الاقتصادي والمالي ترمي إلى الحد من الاعتماد على المساعدات الخارجية والى تطوير التبادلات الاقتصادية والعلمية على الصعيد الإقليمي؛ (v) سياسات للخدمات الاجتماعية تهدف إلى تعزيز رأس المال البشري وضمان فرص عادلة للحصول على الخدمات الأساسية؛ (iv) سياسات للحكم السليم ولتنمية المؤسسات قائمة على الشفافية في إدارة الموارد العامة وتحديث الإدارة العامة واللامركزية وترمي إلى ضمان مشاركة الناس في الخيارات العامة وفي تمويل الأنشطة الإنمائية وإدارتها ورصدها وتقييمها.

ثالثا – الدروس المستفادة من تجربة الصندوق في بوروندي

ألف – الحافظة الحالية

40 – قام الصندوق حتى اليوم بتمويل خمسة مشاريع في بوروندي، وانتهى العمل في اثنين منها (مشروع شرق مباندا للتنمية الريفية ومشروع التنمية الريفية المتكاملة/نغوزي 3) قبل أزمة 1993. والمشاريع الجارية حاليا هي: (i) مشروع بوتوتسي للتنمية الزراعية والرعوية الممول بمشاركة مصرف التنمية الأفريقي؛ (ii) مشروع رويجي لإدارة الموارد الريفية الممول بمشاركة صندوق الأوبيك للتنمية الدولية؛ (iii) مشروع إنعاش الريف وتنميته الممول بمشاركة صندوق الأوبيك وبرنامج الأغذية العالمي ووكالة التعاون والبحوث في ميدان التنمية، وهي منظمة غير حكومية مقرها في المملكة المتحدة.

باء – أهم الدروس المستخلصة من التجربة

41 – تؤكد التجربة في بوروندي حتى اليوم أن المشاريع التي يتم وضعها وتصميمها من خلال استشارات وحوافز ملائمة هي التي تساعد على تحسين الأمن الغذائي للأسر، حتى في الظروف العصيبة. وقد استخلصت دروس مفيدة للغاية فيما يتعلق بتنفيذ المشاريع في ظل النزاعات.

42 – تؤكد التجربة في بوروندي أهمية ما يلي في ظروف انعدام الاستقرار السياسي:

(i) دور المجتمعات المحلية – تصعّد المجموعات المحلية نشاطاتها في مواجهة ضعف السلطة المركزية، وتحاول تولي تخطيط وتنفيذ مشاريعها الخاصة؛

(ii) بناء الثقة لتعزيز الشعور بملكية المشروع – يحتاج المستفيدون إلى الوثوق بعدالة الإجراءات وبمساءلة العاملين في المشروع؛

(iii) اعتماد الابتكارات الفنية – ينبغي البرهنة عمليا على الدور الإيجابي والمستدام للنهج الابتكارية في تحسين الإنتاجية وتعزيز الأمن الغذائي للأسر؛

(iv) التمكين الشعبي عامل أساسي للنجاح – يحتاج فقراء الريف إلى الوصول إلى السلع المادية وعمليات اتخاذ القرار القابلة للتطبيق على المستوى التنظيمي كي يتمكنوا من ممارسة نفوذ مستدام؛

(v) ينبغي أن يكون تصميم وتنفيذ مشاريع المجتمعات المحلية بسيطا وسهلا وقابلا للتكرار، كما ينبغي أن تكون إجراءات التنفيذ مرنة وشفافة؛

(vi) التفاعل بين مشاريع الصندوق أمر هام يتعين توطيده عبر مزيد من التفاعل مع مشاريع المجتمعات المحلية الناجحة التي تمولها جهات مانحة أخرى؛

(vii) تعد استمرارية إدارة المشروع التي تضمن وجود فريق إدارة ثابت وكفوء عنصرا ضروريا لنجاح المشروع، رغم صعوبة تحقيقه.

43 – فيما يتعلق بآليات الإدارة، تشتمل مسائل التنفيذ الشامل على: (i) توضيح دور كل من وكالات التنفيذ لتجنب التداخل، والسهر بصورة خاصة على ضمان الاستقلال الكامل لوحدات تنسيق المشروع فيما يتعلق بالإدارة /التنفيذ،

والمهـدد خاصـة خـلال فترات المواجهة الاجتماعية السياسية العسيرة؛ (ii) النظر في توفير دعم إضافي في ميدان التوريد والمحاسبة لضمان التوريد المناسب وكفاءة الإدارة المالية وعمليات الإبلاغ؛ (iii) التخطيط لإجراءات استثنائية مقـبولة فـي الحـالات التـي يـتعذر فيها تطبيق الإجراءات العادية بسبب احتدام النزاعات (متعلق بالنقطة السابقة)؛ (iv) تجنب التمويل المشترك بنفس الوتيرة، لأن ذلك قد يؤدي إلى وقف و/أو تأخير التنفيذ بسبب عدم تيسر الأموال من أحـد الممولين المشاركين أو عدد منهم؛ (v) إيجاد حلول ممكنة التطبيق لمواجهة صعوبات الإشراف على المشروع ولدعم التنفيذ السلس وضمان مساءلة وحدة تنسيق المشروع.

رابعا – الإطار الاستراتيجي الذي وضعه الصندوق للإعمار بعد انتهاء النزاعات

ألف – الاستراتيجيات والأهداف على مستوى الصندوق والإقليم

44 – تسـتند استراتيجية الصندوق الهادفة إلى تمكين الفقراء من التغلب على الفقر إلى أهمية الوصول إلى الأصول اللازمـة للحـد من الفقر في الريف. ويستخدم مصطلح "الأصول" بمعناه الأوسع ليشمل الأصول البشرية والاجتماعية (التعلـيم، الصـحة، المـنظمات، رأس المـال الاجتماعي)، والأصول الطبيعية (الأراضي، المياه، القطاع الحرجي)، والأصول التقنية (الإنتاج الزراعي، أساليب التجهيز والتسويق) والبنى الأساسية (النقل، الرعاية الصحية، الاتصالات)، والأصـول المالـية (مبـيعات المحاصـيل والدخل من غير الزراعة، رأس المال الثابت والعامل، المدخرات العينية والـنقدية). وقـد وضع الصندوق ثلاث استراتيجيات أساسية لتحسين وصول فقراء الريف إلى هذه الأصول، وهي : (i) تدعـيم قـدرة فقـراء الريف ومنظماتهم؛ (ii) تحسين الوصول المنصف إلى الموارد الطبيعية والتقنيات المنتجة؛ (iii) رفع مستوى الوصول إلى الخدمات والأسواق المالية.

45 – ضـمن الإطار المشار إليه أعلاه، وضعت شعبة أفريقيا الشرقية والجنوبية للصندوق التوجهات الاستراتيجية التالـية بالتماشـي مـع السـمات الخاصة بكل من البلدان الواقعة تحت مسؤوليتها: (i) التشديد على التنمية المؤسسية والإصـلاح الإداري المؤديين إلـى التمكيـن الشعبي على مستوى المجتمعات المحلية؛ (ii) تشجيع الصلات الفعالة والمنصـفة بيـن المنتجيـن الفقـراء وفرص السوق، خاصة مع القطاع الخاص؛ (iii) إنماء الخدمات المالية الريفية؛ (iv) تشـجيع الوصول المحسن والثابت إلى الأراضي والمياه وتحسين إدارة التربة والمياه؛ (v) إنشاء منظومة محسنة لإدارة المعـارف والخـبرات ونقل المعلومات والتقنيات؛ (vi) التخفيف من أثر الصدمات الخارجية، كانتشار فيروس نقـص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز والقلاقل والنزاعات المدنية. وتعد هذه التوجهات الاستراتيجية عناصر أساسية للحـد من الفقر في المناطق الريفية في بوروندي على نحو مستدام. ويكمن التحدي في تحقيقها بفعالية في إطار مرحلة ما بعد النزاع.

باء – الفرص المتاحة لتدخل الصندوق في بوروندي

46 – إن استمرار عمليات المشاريع خلال النزاعات التي دامت 8 سنوات قد مكّن الصندوق من إقامة علاقات طيبة للغايـة مـع الحكومـة والمجـتمعات المحلية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى ومجموعة المنظمات غير الحكومية في بورونـدي. وتعـد الثقة والسمعة الحسنة التي اكتسبها، إضافة إلى شهرة عملياته المنصفة وإجراءاته الشفافة مكتسبات

هامـــة يمكـــن للصـــندوق الاستناد إليها في صياغته لاستراتيجية مساعدات فعالة وحوار حول السياسات خلال الفترة الانتقالية.

47 - مـــن بيـــن المكتسبات الهامة أيضا الخبرة التي اكتسبها الصندوق في تنفيذ مشاريع مساعدات للإعمار/التنمية خـــلال فـــترة النزاعات، مما رسخ فهمه للدور الذي يمكن المجتمعات المحلية القيام به وللشروط اللازمة لتحويل هذه الإمكانـــية إلـــى واقع، وطرق التعامل مع المشاركة الشعبية وتمكين السكان خلال عمليات المصالحة والتنمية، وآليات تزويد الحكومة بالقدرة على تقديم الخدمات، وجميعها عناصر هامة لتثبيت دعائم استراتيجية انتقالية والتخطيط لعمليات الـــتدخل الطويلـــة الأمد. كما أن العلاقة الوثيقة بين تمكين المجتمعات من تخطيط وتنفيذ المشاريع التي تديرها، ورغبة هـــذه المجتمعات في المساهمة (نقدا و/أو عينا) في تكاليف إقامة واستمرار العمل في هذه المشاريع، تعد بدورها مكسبا هاما يستند إليه في صياغة استراتيجية مستدامة.

48 - إن العلاقة الوثيقة بين الصندوق والحكومة الانتقالية خلال صياغة وثيقة الاستراتيجية المرحلية للحد من الفقر، والـــتوافق بين معظم الأهداف التي تتشدها استراتيجية الحد من الفقر والمبادئ التوجيهية للسياسات والأهداف الإقليمية للصندوق وتوجهاته الاستراتيجية، تعد بدورها أصولا يعتمد عليها لاستمرار التدخلات ضمن الإقليم.

جيم – سبل معيشة الأسر الريفية الفقيرة

49 - أسفر النزاع عن خسارة العديد من الأصول الأساسية للمجموعة المستهدفة أو استنزافها بشكل كبير، بما فيها التعلـــيم، وإمـــدادات المـــياه، ومنشآت الرعاية الصحية، وبنى النقل الأساسية، والقسم الأعظم من الإمكانات الإنتاجية للمـــنظومة الزراعية. ويتعين على الحكومة الانتقالية اليوم إعادة بناء المراكز الصحية والمدارس، وتحسين الطرق في الريف، وإصلاح وتوسيع إمدادات الريف بالمياه، وتدريب أعداد كبيرة على تشغيل الأصول المادية التي أعيد بناؤها أو إصلاحها، وتبيّن المصادر المالية المستدامة لدفع أجور القائمين عليها وضمان وصولهم إلى المواد الاستهلاكية اللازمة لاستمرار العمليات وصيانة الأصول المادية.

50 - مـــن بيـــن المهـــام التـــي سيتوجب على المزارعين القيام بها، إصلاح مزارعهم وإعادة تكوين مقتنياتهم من الحـــيوانات والبذار وغيرها من المدخلات، وتحسين أراضيهم لإنتاج المحاصيل النقدية والمخصصة للتصدير، وإعادة صـــلاتهم بالأســـواق وإيجـــاد أســـواق جديدة، وإصلاح مساكنهم. وفيما يتعلق بعملية الإعمار الزراعي، سيكون على المزارعيـــن إدخـــال أساليب لتحسين الحفاظ على التربة والإنتاج، تستدعي بدورها المزج بين أبحاث التكييف وخدمات تدريـــب المزارعين القائمة على التقييم التشاركي لمشاكل المزارعين. كما يتعين المسارعة إلى معالجة المسائل المتعلقة بحيازة الأراضي، بما فيها الخلافات بين النازحين العائدين إلى ديارهم.

51 - وعمومـــا يتوقع أن تتركز مطالب الأسر الريفية فعليا على الرعاية الصحية، وإمدادات المياه، وتعليم الأطفال، وضـــمان حيازة الأراضي، والمدخلات الزراعية، والمواشي، والوصول إلى الأسواق، والوسائل المالية للاستثمار في إصلاح المزارع.

دال – الضعف المحيط والأخطار

52 – يتأتى ضعف فقراء الريف في بوروندي بصورة مباشرة عن سوء الحكم، وضعف التنمية البشرية، وتردي الأداء الاقتصادي، والإجهاد البيئي. وإذ تعد هذه العناصر تحديا للتنمية في أي بلد نام "عادي"، فإنها تشكل أرضية لنزاعات خطيرة محتملة في بوروندي، وتعتبر عوامل خطيرة إلى شديدة الخطورة. فبالنسبة لسكان الريف، يتمثل الحكم السليم في توفير الأمن والمعاملة العادلة للجميع، أي "التحرر من الخوف" عبر تسيير الحكم بالاستناد إلى الشفافية والكفاءة والمساءلة في إدارة المؤسسات المحلية للشؤون المالية والسلع والخدمات، وتطبيق حكم القانون، وحماية حقوق الإنسان والعدالة. لقد ازداد الضعف وانعدام الأمن من خلال التنمية البشرية والأداء الاقتصادي غير الملائمين، والإجهاد البيئي الناجم عن النزاع، وارتفاع مستويات الفقر، وتزايد انعدام الأمن الغذائي، وقلة الوصول إلى الأصول الإنتاجية (الأراضي، رأس المال والمعارف التكنولوجية)، والخدمات الأساسية (مياه الشرب، التعليم والصحة)، وتزايد الفوارق والصدمات المتأتية عن النزاعات. وعموما يشار في حلقات الأمن البشري والتنمية إلى تلبية هذه الاحتياجات بمصطلح *"التحرر من العوز"*، وسيشكل أساس المعونة التي يقدمها الصندوق في بوروندي. كما يشكل *"التحرر من اليأس"* بعدا ثالثا للأمن البشري ويتعامل مع الجوانب الاجتماعية ــ النفسية المتصلة بإعادة حس الكرامة والهوية والأمل إلى المجموعات الريفية (بما فيها سكان الريف الذين عانوا من العنف الجنسي أو غير الجنسي). وستقام شبكة مساندة مؤسسية واجتماعية تستند إلى الثقة والتضامن لمعالجة هذه الجوانب الأساسية من التنمية البشرية. كما أن إعادة بناء القدرة البشرية وإعادة تأهيل رأس المال الاجتماعي للمجموعات الريفية سيشكل العنصر الأهم للحد من ضعفهم، ولتقوية صمودهم في مواجهة النزاعات، وتمهيد الطريق أمام التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

53 – يشكل اعتماد بوروندي الكبير على العائدات من العملات الأجنبية المتأتية عن تصدير البن نقطة ضعف اقتصادية هامة أخرى. فظروف سوق البن العالمية رديئة للغاية في الوقت الحاضر، وتوقعات المستقبل المنظور غير مشجعة. ويتأثر الضعف أيضا بفعالية تنفيذ الحكومة للاستراتيجية الانتقالية، وبالفرص المتوفرة لسكان الريف لرفع مستوى معيشتهم وتعزيز إمكاناتهم التنموية.

54 – تتوقف فعالية البرامج الحكومية على عوامل ثلاثة: (i) السرعة في بناء قدرات الأداء لدى جهاز الخدمة المدنية، بما في ذلك مهارات الإدارة والإرادة السياسية الضرورية لتطبيق الإجراءات التي تضمن استخداما فعالا لرأس المال البشري لدى جهاز الخدمة المدنية؛ (ii) توافر الإرادة السياسية من أجل تطبيق لامركزية إدارية فعالة، وبخاصة الإجراءات الرامية إلى تقديم الخدمات العامة عبر وكلاء من القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني؛ (iii) الموارد المتيسرة لتمويل البرنامج والتي ستشمل مساهمات الجهات المانحة ومصادر التمويل الداخلية والمستدامة التي ستنشئها الحكومة المركزية واللامركزية والوكالات العامة المنتدبة لتغطية تكاليف تشغيل وصون عناصر تقديم الخدمات الأساسية. ونظرا للظروف التي تمر بها بوروندي فإن تصور الأداء يبقى محتملا في أي من هذه المجالات.

هاء – استراتيجية الصندوق للإعمار لفترة ما بعد النزاع في بوروندي

55 – ستبقى آفاق التنمية للمدى الطويل محدودة إلى أن يتحقق الانتقال على نحو فعال. لهذا ستركز استراتيجية الإعمار لبوروندي ما بعد النزاع على وصل مرحلة إعادة الإعمار (من ثلاث إلى أربع سنوات تقريبا) بمرحلة التنمية.

وستتصدى الاستراتيجية لأبعاد الأمن البشري الثلاثة وهي التحرر من العوز والتحرر من الخوف والتحرر من اليأس من خلال تعزيز الشعور "بملكية" عمليات إعادة بناء رأس المال الاجتماعي والإنتاج واستحداث الوظائف لدى المجتمعات الريفية وهو ما يتحقق من خلال تمكين المجتمعات المحلية الريفية وإصلاح البنى الأساسية الاقتصادية والرئيسية وتحسينها وتفعيل الاقتصاد الريفي من خلال إعادة بناء الزراعة وتعزيز فرص العمل والدخل في القطاع غير الزراعي والنهوض بالقوة الشرائية الريفية لدعم الأنشطة الاقتصادية. أو سيستدعي ذلك مساعدة الحكومة المؤقتة على معالجة المسائل الأساسية المثيرة للنزاع ضمن إطار إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع والحد من الفقر في الريف. وبصورة أخص، ينوي الصندوق القيام بتحليل لأسباب النزاع (بتعاون وثيق مع المجتمعات المحلية الريفية والمنظمات غير الحكومية والحكومة الانتقالية وغيرها من الجهات ذات المصلحة) للتحقق من أن دعمه لبرنامج إعمار بوروندي يعزز الوعي بالنزاعات وأسبابها، ويعزز بالتالي قدرة بوروندي على الحد من العوامل التي أفضت إلى النزاع أصلا.

56 - ستركز استراتيجية الصندوق الانتقالية على دعم الحكومة الانتقالية في: (i) توطيد إنجازات الحافظة الحالية؛ (ii) إقامة أسس المصالحة الوطنية والحد من الفقر وتحقيق السلام الدائم. وقد صممت الاستراتيجية بحيث تستفيد من الخبرة القيمة للمشاريع المنفذة خلال فترة النزاع، ولمساعدة الحكومة في التخفيف من حدة المسائل الأساسية المثيرة للنزاع والتي تؤثر سلبا على أداء الحكومة والمجموعات والأسر لدى تنفيذ النشاطات الرامية إلى تحسين ظروف معيشة فقراء الريف. وبالتشديد على الحاجة إلى إرساء دعائم التنمية المؤسسية والاجتماعية والاقتصادية المستدامة، ستستند الاستراتيجية أولا إلى تجديد ظروف المعيشة الريفية وبناء القدرات، ومن ثم إلى تقييم الصلات بين المزارع والسوق واستعراض أسواق التصدير المتخصصة، إذا كان الهدف المنشود هو تسجيل نتائج ملموسة في بناء السلم.

57 - تشمل الأهداف العامة التي تتوخاها استراتيجية الصندوق للإعمار لفترة ما بعد النزاع ما يلي: (i) إصلاح الحكومة والمؤسسات المحلية من خلال تقوية تمكين المجموعات المحلية في تبيّن وتخطيط وتنفيذ نشاطات المجتمعات ومشاريعها ضمن إطار الشروط المتفق عليها والهادفة إلى ضمان استدامة جهود بناء السلم ومشاريع المجتمعات المحلية؛ (ii) مساعدة الأسر الضعيفة على بناء حد أدنى من ظروف المعيشة المستدامة؛ (iii) المشاركة الكاملة والتقاسم العادل لفوائد المشروع بين نساء المناطق الريفية، ويترافق ذلك بجهود منسقة لضمان إعادة تأهيل النساء اجتماعيا واقتصاديا؛ (iv) المساهمة في جهود الحكومة الانتقالية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز؛ (v) بناء قدرة موفري الخدمات في الريف، بما في ذلك جهاز الخدمة المدني والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المحلي، في إطار إصلاح إداري متسق لتحقيق اللامركزية؛ (vi) اختبار مختلف النهج الهادفة إلى تشجيع تمويل المشاريع الصغيرة من خلال خطط رائدة تنفذ ضمن إطار عملية الإعمار لما بعد النزاع، مع الأخذ بعين الاعتبار وبقدر الإمكان سياسات الصندوق في ميدان تمويل المشاريع الصغيرة؛ (vii) تحسين الروابط بين المزارع والأسواق ودعم مجموعات المزارعين وجمعياتهم.

58 - وسيشمل ذلك: (i) الحوار الوثيق مع الحكومة الانتقالية حول السياسات، خاصة فيما يتعلق بوضع اللمسات الأخيرة على وثيقة الاستراتيجية المرحلية للحد من الفقر وتنفيذها؛ (ii) التنسيق بين تدخلات الصندوق وغيره من المنظمات الدولية الأخرى في القطاعين العام والخاص؛ (iii) التركيز على الاستثمارات لإعادة الإعمار لما بعد النزاع في مناطق معينة، مع التشديد على التنمية المؤسسية الشعبية والاستدامة واللامركزية وتمكين المجتمعات المحلية؛

(iv) اعـتماد أسـلوب تشاركي منهجي في الإعمار لما بعد النزاع؛ (v) دعم الأعمال الخاصة والتعاونية الرامية إلى إصلاح وتنويع القطاع الفرعي للمحاصيل النقدية والتصديرية؛ (vi) التشديد الشامل على مسائل المساواة بين الجنسين؛ (vii) تحسين الإبلاغ والرصد وتقييم الآثار.

59 - يسـتدعي تعزيز الصمود في وجه النزاعات وجود عمليات تشاركية قوية ومؤسسات ريفية يمكنها التعامل مع النزاعات بلا عنف. وسيتم تحديد مصادر النزاع وفرص تشجيع حل النزاعات بطرق سلمية قبل تصميم عمليات تدخل الصـندوق لإعـادة الإعمـار بعد انتهاء النزاع. وسيكون تحليل النزاعات أداة هامة للغاية للوقاية منها، حيث سيبرز المجـالات المحتملة المثيرة للقلق، كي يتمكن الصندوق من معالجتها والمساعدة في إيجاد طرق لتعزيز صمود المناطق الريفية في مواجهة النزاعات.

60 - سيعالج الحوار الخاص بالسياسات مسائل هامة تواجه الحكومة الانتقالية في تنفيذها لاستراتيجية الحد من الفقر ضمن إطار إجراءات السياسات الرامية إلى إعادة بناء السلم والاستقرار الاجتماعي، وتنشيط النمو الاقتصادي وضمان القوة الاقتصادية الكلية. وسيقدم الصندوق العون لوضع اللمسات الأخيرة على وثيقة استراتيجية الحد من الفقر مستفيدا مـن خبرته في تنفيذ المشاريع في بوروندي والبلدان المجاورة. وبالتعاون مع جهات مانحة أخرى، سيساعد الصندوق الحكومـة الانتقالية في وضع وتنفيذ سياسات الإصلاح الإداري، وسيولي اهتماما خاصا للمستويات المتدنية في صفوف الحكومة المحلية ولدور منظمات المجتمع المدني والمجموعات الريفية، في إطار الإعداد لمشاريع التنمية الريفية الملبية لاحتياجات المجتمعات المحلية. وبالتنسيق مع الجهات المانحة، سيساهم الصندوق في تصميم السياسات والتنفيذ الميداني خصخصـة الصناعات الزراعية وتحرير الأسواق عبر تدخلات تهدف إلى تحسين وصول المزارعين إلى السوق وإلى دعم التسويق.

61 - ستركز أعمال تنسيق العمل الميداني مع الجهات المانحة الأخرى على ربط المؤسسات كالبنك الدولي وبرنامج الأمـم المـتحدة الإنمائـي وبرنامج الأغذية العالمي والمنظمات غير الحكومية الدولية بآليات تسليم المشروع. وتشمل الأمثلة على الفوائد الممكن تحقيقها: الشراء السريع والكفوء للمدخلات الزراعية لصالح الأسر الضعيفة، والاستقاء من تجربة منظمة الأغذية والزراعة الناجحة في مشروع الأمن الغذائي. وبغرض تسهيل التنسيق، سيستمر تبادل الخبرات مع كافة الجهات الرسمية المانحة وكبرى المنظمات غير الحكومية.

62 - إن التركـيز علـى التنمية ضمن مناطق معينة في إطار الإعمار لفترة ما بعد النزاع سيتيح اتباع نهج منسق لمعالجة جوانب إحياء سبل العيش الريفية والحد من الفقر بما يتماشى ومهمة الصندوق واستراتيجيته, وسيجري اختبار سياسـة الحكومـة الانتقالـية في ميدان اللامركزية والتنمية المؤسسية، وستستخلص دروس هامة من تنفيذ النشاطات الموجهـة إلـى المجـتمعات المحلية في ظروف السلم والاستقرار. وستشكل هذه الدروس عنصرا قيما لإعداد عملية اللامركـزية علـى المسـتوى القطري. كما أن عناصر المشاريع النموذجية الداعمة لتنمية مؤسسات تمويل المشاريع الصـغيرة المستدامة ستوفر الخبرة اللازمة لوضع سياسة قطرية متكاملة وللقيام بتدخلات أوسع نطاقا في ميادين معينة بعـد انـتهاء الفـترة الانتقالية بنجاح. وسيتم إعداد المشاريع المخصصة لمناطق معينة على أساس: التقييمات المعمقة لاسـتراتيجيات إحـياء سبل عيش السكان والطلب الفعلي على الخدمات؛ الإمكانية الواقعية لتطبيق ممارسات زراعية

مبتكرة تناسب المزارعين الفقراء؛ الإجراءات الضرورية لتحسين وصول المزارعين إلى الأسواق ولمحو الأثر الأسوأ المتمثل في قصور الأسواق.

63 - التركيز الشامل على مسائل التمايز بين الجنسين: إن إدماج اقتراحات النساء البوروندیات في اتفاق آروشا جعل الاتفاق واحدا من أقوى اتفاقات السلام من حيث اعترافه بمركزية حقوق النساء في الديمقراطية والحكم والسلم والأمن والإعمار. وشملت أهم توصيات النساء البوروندیات: (i) وضع آليات لمعاقبة ووقف جرائم الحرب كالاغتصاب والعنف الجنسي؛ (ii) ضمان حقوق النساء في الملكية والأرض والميراث؛ (iii) وضع إجراءات لضمان أمن النساء وعودتهن آمنات إلى ديارهن؛ (iv) ضمان حصول الفتيات على نفس حقوق الفتيان في جميع مستويات التعليم. وهذه التوصيات التي تشكل أساس المشاورات مع النساء الريفيات ستدمج ضمن أعمال المعونة التي يقدمها الصندوق إلى بوروندي للإعمار بعد النزاع. وسيعار اهتمام خاص لإعادة التأهيل النفسي والاجتماعي للنساء والفتيات اللاتي تعرضن للعنف الجنسي، وهو مجال لعبت فيه الشبكات الشعبية التي أنشأتها النساء في المناطق دورا فعالا لتخفيف آثار عمليات الاغتصاب والعنف. كما سينظر بتعمق في برامج إعادة التأهيل الناجحة المنفذة في البوسنة وكوسوفو لمحاكاتها في بوروندي إن أمكن. يضاف إلى ذلك أن كافة مشاريع الصندوق ستولي اهتماما خاصا لما يلي: دمج النساء ضمن الشبكات الاقتصادية والاجتماعية (خاصة من خلال نشاطات مجموعات النساء)؛ محو الأمية الوظيفي باعتباره أداة فعالة لنشر رسالة السلم والمصالحة؛ توفير السلع والخدمات التي تطلبها النساء (بما فيها إمدادات المياه) والتدريب على الرعاية الصحية للحيوانات الزراعية وإكثارها.

64 - **تحسين الإبلاغ والرصد وممارسات تقييم الآثار** - إن قرار الصندوق التركيز على المشاريع وفقا للطلب وعلى تنمية المؤسسات المحلية والإدارة اللامركزية للمشاريع يستدعي تحسين الإبلاغ بنشاطات المشاريع والمحاسبة المالية للمشاريع وموفري الخدمات، وتقييم الآثار بصورة أفضل. ويستدعي العنصر الأخير ورود معلومات راجعة من الشركاء المحليين فيما يتعلق بالتعديلات الممكن إدخالها على أنشطة المشروع والجداول الزمنية وتخصيص الموارد.

واو ــ النتائج المتوقعة

65 - يتوقع أن يسهم تنفيذ استراتيجية الصندوق للإعمار لما بعد النزاع في:

(i) إنعاش وتقوية صمود المناطق الريفية في بوروندي أمام النزاعات العنيفة؛

(ii) أحياء سبل المعيشة المستدامة للأسر الريفية الضعيفة؛

(iii) وضع آليات قابلة للتكرار، ضمن إطار سياسة إصلاح إداري، تهدف إلى دعم تخطيط وتنفيذ المشاريع المجتمعية المستدامة على يد المجتمعات المحلية، بما فيها الإجراءات الفعالة لتمويل الصيانة والعمليات التي تقوم بها المجتمعات المحلية؛

(iv) تحسين قدرة ومساءلة الحكومة المحلية في ميدان التخطيط لتقديم الخدمات لسكان الريف ورصده، وإنفاذ سياسة فعالة لتشجيع المنظمات غير الحكومية والمنظمات الخاصة المتعاقد معها لتقديم الخدمات؛

(v) توفير خبرة عملية كافية لوضع سياسة عامة ومشاريع محددة تهدف إلى تنمية مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة في الريف في إطار الإعمار لفترة ما بعد النزاع؛

(vi) المشاركة الفعالة للنساء في عمليات بناء السلام والإعمار بعد انتهاء النزاع، وتخصيص حصة هامة من فوائد المشروع لهن؛

(vii) تحسين الرقابة المالية والإبلاغ والرصد وتقييم مشاريع الصندوق الحالية والمستقبلية.

خامسا – برنامج الإعمار بعد النزاع

66 – سيستخدم الصندوق ثلاث قنوات دخول أساسية لتعزيز حوار السياسات مع الحكومة الانتقالية، وهي: دعم تنفيذ نشاطات الحافظة، التقييم المعمّق لتجارب المشاريع المنفذة خلال فترة النزاع، تحليل النزاع والاستمرار في حوار السياسات؛ وفتح خط إمداد لأعمال الإعمار.

ألف – دعم تنفيذ نشاطات الحافظة

67 – سيسعى الصندوق جاهدا لتعزيز أداء حافظته. وسيستند في ذلك إلى عملية استعراض الحافظة الناجحة وإلى وضع عملية تشاركية مبرمجة زمنيا للصندوق والمؤسسات المتعاونة والحكومة الانتقالية وموظفي المشاريع، بهدف صياغة خطط عمل سنوية لدعم تنفيذ نشاطات الحافظة، تهدف إلى تعزيز التنفيذ وبناء القدرات. كما ستستخدم لتحديد النماذج الناجحة التي ستوسع معرفة الصندوق بمبادرات التنمية في البلدان التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي المزمن. كما سيوضع برنامج عمل سنوي بمشاركة المؤسسات المتعاونة لتعزيز بناء القدرات وتسجيل/تقييم الأثر التنموي. وسيشمل ذلك: إيجاد منظومات ومؤسسات دعم أقوى، على غرار خدمات الإرشاد التشاركية المستندة إلى نتائج الأبحاث والتنمية الملائمة، وتطوير قدرة المؤسسات المحلية على دعم للإعمار التشاركية، من خلال تدريب الموظفين والقيادات المحلية، وتحسين إدارة المعارف للتواصل مع المشاريع الجارية وتحسين نشر المعلومات وتعزيز التفاعل بين المشاريع، وتطوير الشراكات مع المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجموعات المحلية العاملة في منطقة المشروع، وتحسين الشفافية والمساءلة.

68 – كما سيزيد الصندوق من استخدامه لتدابير الرقابة والبعثات، من جملة أمور أخرى، باعتبارها أداة للتزويد بالمعونة الفنية لتنفيذ المشاريع ضمن إطار "تحسين" الحافظة. وعند الضرورة سيجري الصندوق أي تعديلات مطلوبة على الحافظة لتقديم المعونة المثلى لبوروندي خلال الفترة الانتقالية.

باء – إطار تحليل النزاع والتقييم المعمق لتجربة الصندوق في تنفيذ المشاريع في ظروف النزاع المزمن

69 – سينظم الصندوق نشاطات غير إقراضية لتعزيز فهمه للمحيط الاجتماعي ــ الاقتصادي، وتحسين قاعدة معرفته بحوار سياسات الدعم وتصميم برامج فعالة للإعمار بعد انتهاء النزاع وتقوية القدرة. وسيشمل ذلك دراسات لتحديد المبادرات المثلى التي تقودها المجتمعات المحلية في الأوساط التي يسيطر عليها عدم الاستقرار السياسي المزمن، والنهج المتبع لتلبية الاحتياجات الأساسية للأعداد المتزايدة من ظاهرة الأسر التي تعولها النساء والأيتام. كما

ستجرى دراسات لأثر النزاع على النساء البوروندیات، ولاستخدام إطار تحليل النزاع كأداة وقائية وكعنصر من عناصر المعونة على الإعمار بعد النزاع التي يقدمها الصندوق لبوروندي.

70 - إن الاستنتاجات التي سيتمخض عنها إطار تحليل النزاع ستزود الحكومة الانتقالية والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية بمعلومات عن المناهج الوظيفية الواجب اتباعها لتلبية احتياجات المجموعات التي يستهدفها الصندوق. وتسعى الدراسات إلى استخلاص دروس سيستفاد منها في تصميم المشاريع المستقبلية وفي صياغة سياسة إصلاح الإدارة الحكومية واللامركزية . وفي هذا الصدد سيتم التوصل إلى اتفاق مع الحكومة الانتقالية لاستخدام الاستنتاجات في صياغة سياسة اللامركزية، ولدعوة الصندوق إلى المساهمة في عملية صياغة السياسة نظرا لخبرته واهتمامه بمساعدة الشرائح الدنيا من الحكومات المحلية وبالبعد المتعلق بتنمية المجتمعات المحلية من الإصلاح الإداري القادم.

71 - كما سيركز ممثلو الصندوق المشاركون في وضع اللمسات الأخيرة على وثيقة استراتيجية الحد من الفقر على الحكم السليم، وتمكين المجموعات، وقضايا التمايز بين الجنسين، والأمن الغذائي، واستدامة الخدمات الريفية المقدمة للفقراء، وأثر الخصخصة عليهم. كما ستعالج هذه المسائل لدى صياغة تدخلات الصندوق القادمة في بوروندي، وسيكون تقديم الدعم مشروطا بتحقيق الحكومة لتقدم في هذه المجالات.

جيم – تطوير خطوط الإمداد خلال المرحلة الانتقالية

72 - سعيا لتطبيق استراتيجيتها، طلبت الحكومة الانتقالية من الصندوق صياغة برنامج يهدف إلى إعادة بناء الخدمات الاقتصادية والاجتماعية في مقاطعات كانكوزو، وماكامبا، ومورامفيا، وروتانا. وسيشمل ذلك التنمية المؤسسية وتنمية الإنتاج الزراعي، وتجديد المواشي، وتجفيف المستنقعات وتنميتها، والتشجيع النموذجي للخدمات المالية الريفية على مستوى المؤسسات الصغرى، والنشاطات المدرة للدخل الخاصة بالنساء، وتوزيع مدخلات إعادة الإنتاج لدى الأسر الضعيفة، إضافة إلى إدارة الموارد الطبيعية وحماية البيئة.

73 - إذا ما تحقق تقدم كبير في عملية بناء السلام ونشر السلم وعودة الحياة الطبيعية إلى المناطق الريفية، سينظر الصندوق عندئذ في توسيع نطاق المعونة لتشمل: (i) برنامجا لإصلاح وتنويع القطاع الفرعي للمحاصيل النقدية والتصديرية وفقا لخطوط مشروع مماثل صمم مؤخرا في الإقليم نفسه؛ (ii) برنامجا لإصلاح قطاع مصائد الأسماك يشمل مصائد الأسماك في البحيرات (بحيرة نتغنيكا والبحيرات الشمالية الأصغر) وتربية الأحياء المائية.

دال – فرص إقامة روابط استراتيجية مع الجهات المانحة الأخرى

74 - ضمن الصندوق تمويلا مشتركا لكافة عملياته في بوروندي من: (i) مصرف التنمية الأفريقي؛ (ii) صندوق الأوبيك؛ (iii) البنك الدولي؛ (iv) وكالة التعاون والبحث في ميدان التنمية.

75 - أقام الصندوق اتصالات وثيقة مع أهم الجهات المانحة العاملة في بوروندي، بما فيها البنك الدولي والاتحاد الأوربي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويشارك ممثل للصندوق مشاركة منتظمة ونشطة في اجتماعات الجهات

المانحـــة التـــي يترأسها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي. كما أن التعاون الوثيق مع البنك الدولي قد ضمن ضـــمّ الصـــندوق إلى الصندوق الاستئماني للديون المتعددة الأطراف. كما شارك الصندوق بنشاط مع البنك الدولي في توســـيع عضـــوية الصندوق الاستئماني المذكور لتشمل صندوق الأوبيك، بحيث يتمكن من الاستمرار في تقديم المعونة لبوروندي

76 - يشكل ما سبق أساسا لإقامة صلات استراتيجية أخرى لدى التخطيط للجولة الثانية من العمليات في بوروندي. وسيعمل الصندوق بصورة خاصة ووثيقة مع البنك الدولي في ميدان البحوث الزراعية والإرشاد الزراعي، ومع البنك الدولـــي وبـــرنامج الأمـــم المـــتحدة الإنمائي في ميدان الحكم السليم واللامركزية، ومع صندوق الأوبيك لتوفير البنى الأساســـية، وربما يعمل مع البنك العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا لإصلاح و/أو إنماء القطاع الفرعي للمحاصيل الـــنقدية، مـــع التركـــيز بصورة خاصة على البن والشاي. كما ينظر في التعاون مع مكتب منظمة الأغذية والزراعة لعمليات الإغاثة الخاصة لتسريع عمليات شراء المدخلات المخصصة للتوزيع على الأسر الضعيفة، فيما سيدعى برنامج الأغذية العالمي إلى المشاركة في برامج الصندوق المستقبلية في بوروندي من خلال خطة الغذاء مقابل العمل.

سادسا - استنتاجات وتوصيات

77 - يواجـــه الصـــندوق تحديا عظيما في مساعدته لبوروندي على الخروج من عدم الاستقرار المزمن وإقامة بيئة مســـالمة، بالـــنظر خاصة إلى الحاجة إلى توفير الإغاثة للمجموعات المنكوبة والضعفاء ومعالجة مسائل إصلاح البنى الأساسية والحد من الفقر عبر النمو الاقتصادي، وتطبيق الحكم السليم والإصلاح الإداري. وقد سجلت صياغة السياسة الحكومـــية للمصـــالحة الوطنية والنمو والاقتصادي الحد من الفقر بداية طيبة. وتدل المؤشرات على أنها ستحقق تقدما جيدا خلال السنوات القليلة القادمة إذا ما حظيت بالدعم الملائم من الجهات المانحة.

78 - تحـــدد وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية الحالية إطارا استراتيجيا لتدخل الصندوق في بوروندي خلال هذه الفـــترة الانتقالـــية العصيبة، من خلال التركيز على تعزيز الحوار المتعلق بالسياسات مع الحكومة الانتقالية والتحضير لتدخلات جديدة. وستشمل المشاريع عمليات تدخل وفقا للمنطقة تهدف إلى تحقيق التنمية المؤسسية وتمكين المجموعات الريفـــية الفقـــيرة، وتنمية وإعادة تأهيل الزراعة وتربية المواشي، والحفاظ على الموارد، والتنمية النموذجية لمؤسسات الخدمـــات المالـــية الصغرية في الريف، وإعانة الأسر الضعيفة على إحياء الحد الأدنى المقبول من سبل المعيشة. وقد يضـــاف إلى ذلك إعادة تعمير البنية الأساسية بالاستناد إلى تمويل مشترك مواز. كما ستولى عناية خاصة لضمان تلبية احتـــياجات الإعمـــار الخاصـــة بالنساء، وضمان مشاركتهن الكاملة في نشاطات المشاريع وتمتعهن بنصيب عادل من فوائدها. ووفقا للتقدم المحقق في عملية بناء السلام وتجديد ظروف المعيشة الريفية، سيعاد النظر أيضا في إمكانية تدخل الصندوق في القطاعات الفرعية للمحاصيل النقدية والتصديرية ومصائد الأسماك.

APPENDIX I

COUNTRY DATA

BURUNDI

Land area (km^2 thousand) 2001 1/	26	**GNI per capita (USD) 2001 1/**	100
Total population (million) 2001 1/	6.94	**GNP per capita growth (annual %) 2000 1/**	-2.6
Population density (people per km^2) 2001 1/	270	**Inflation, consumer prices (annual %) 2001 1/**	9
Local currency	Burundi Franc (BIF)	**Exchange rate: USD 1.00 =**	BIF 1 070.5

Social Indicators		**Economic Indicators**	
Population (average annual population growth rate) 1980-2000 2/	2.5	GDP (USD million) 2001 1/	689
		Average annual rate of growth of GDP 2/	
Crude birth rate (per thousand people) 2000 1/	40	1980-1990	5.6
Crude death rate (per thousand people) 2000 1/	20	1990-2000	-2
Infant mortality rate (per thousand live births) 2000 1/	102		
Life expectancy at birth (years) 2000 1/	42	Sectoral distribution of GDP 2001 1/	
		% agriculture	50
Number of rural poor (million) (approximate) 1/	n/a	% industry	19
Poor as % of total rural population 2/	n/a	% manufacturing	9 a/
Total labour force (million) 2001 1/	3.80	% services	31
Female labour force as % of total 2001 1/	49		
		Consumption 2001 1/	
Education		General government final consumption expenditure (as % of GDP)	14
School enrolment, primary (% gross) 2001 1/	62 a/		
Adult illiteracy rate (% age 15 and above) 2001 1/	51	Household final consumption expenditure, etc. (as % of GDP)	90
Nutrition		Gross domestic savings (as % of GDP)	-4
Daily calorie supply per capita, 1997 3/	1 685		
Malnutrition prevalence, height for age (% of children under 5) 2001 1/	n/a	**Balance of Payments (USD million)**	
		Merchandise exports 2001 1/	35
Malnutrition prevalence, weight for age (% of children under 5) 2001 1/	n/a	Merchandise imports 2001 1/	140
		Balance of merchandise trade	-105
Health		Current account balances (USD million)	
Health expenditure, total (as % of GDP) 2001 1/	4 a/	before official transfers 2001 1/	80.490256
Physicians (per thousand people) 1999 1/	n/a	after official transfers 2001 1/	-33
Population using improved water sources (%) 2000 4/	84	Foreign direct investment, net 2001 1/	0.23866 a/
Population with access to essential drugs (%)1999 4/	75		
Population using adequate sanitation facilities (%) 2000 4/	0-49	**Government Finance**	
		Overall budget deficit (including grants) (as % of GDP) 2001 1/	-5 a/
Agriculture and Food		Total expenditure (% of GDP) 2001 1/	26 a/
Food imports (% of merchandise imports) 2000 1/	23	Total external debt (USD million) 2000 1/	1 100
Fertilizer consumption (hundreds of grams per ha of arable land) 1999 1/	52	Present value of debt (as % of GNI) 2000 1/	97
		Total debt service (% of exports of goods and services) 2000 1/	37
Food production index (1989-91=100) 2000 1/	88		
Cereal yield (kg per ha) 2001 1/	1311		
		Lending interest rate (%) 2001 1/	17
Land Use		Deposit interest rate (%) 2001 1/	n/a
Arable land as % of land area 1999 1/	30		
Forest area (km^2 thousand) 2000 1/	n/a		
Forest area as % of total land area 2000 1/	4		
Irrigated land as % of cropland 1999 1/	7		

a/ Data are for years or periods other than those specified.

1/ World Bank, *World Development Indicators* database (as at 20/02/2003)
2/ World Bank, *World Development Indicators*, 2002
3/ UNDP, *Human Development Report*, 2000
4/ UNDP, *Human Development Report*, 2002

APPENDIX II

LOGICAL FRAMEWORK

Narrative Summary	Verifiable Indicators	Means of Verification	Assumptions/Risks
Goal: Community reconciliation, enduring peace/security, and reconstruction of the social, human and economic capital of rural poor households in IFAD project areas.	In the IFAD project areas: • Record of persisting insecurity and armed conflict • Record of governance and political stability • Overall economic performance • Human development indicators • Evolution of signals of environmental stress	• Government reports • Other sources to be determined • National statistics and reports of the projects' M&E unit	• continued commitment of all parties to peace and political stability • continued government commitment to poverty reduction and to administration decentralization • government support for civil society organizations and for outsourcing delivery of public services to NGOs and private enterprise • significant foreign debt re-negotiation
Purposes: • testing a system of local governance that encourages reconciled communities to plan, implement, manage, and maintain assets and other resources devolved to them on a matching grant basis • assisting vulnerable households in re-establishing a minimum sustainable livelihood • testing effective measures to secure equal opportunities for women for participation in project activities and for sharing project benefits, particularly with regard to access to education, productive assets and social services • testing ways and means of starting a sustainable network of microfinance institutions (MFIs) linked to the formal banking system • contributing to the national fight against HIV/AIDS • introducing participatory diagnosis of farmers' problems, support to genuine local farmer innovators and demand-driven agricultural research and development • improving market linkages for rural poor households by enhancing all potential opportunities for income-generation, including export crop production and related off-farm activities	• representatives of poor households hold decision-making positions within local governments • service providers trained in a community-driven development (CDD) approach and adequately performing their CDD tasks • exit of very poor • households from conditions of high vulnerability • public services respond to peoples demands • women's groups participate in IFAD project activities • women trained in functional literacy, and other technical skills • pilot attempts at establishing financially sustainable MFIs prove successful • new methods of agricultural technology generation and transfer are internalized by extension workers and farmers • increased farmer cash earnings through higher production and better producer prices • cooperatives of poor households participate in commercial enterprises processing/marketing their products • improved natural resource management (NRM) practices adopted	• IFAD institutional assessment studies to monitor the impact of community heterogeneity on project performance and CDD approach • *Ad hoc* participatory rural appraisals (PRAs) involving households belonging to target group and vulnerable households • Specific reporting on gender constraints and project performance with respect to the participation of women • IFAD project design to include instruments of accountability for the target group, and reporting on the participatory workshops evaluating service providers' performance • Improved progress reporting by IFAD PCUs • Improved procurement procedures and practices • Improved financial reporting and control • *Ad hoc* consultation with communities for in-depth impact assessment	• capacity-building at the lower levels of local government and at the local group level tightly linked to specific community project implementation • social stratification in rural areas is not an impediment to the empowerment of the poor under the present governance setting • training of community facilitators, government officers and other local service providers is sufficient incentive for successful introduction of the CDD approach • export crop-based projects with links to private enterprises can be effectively targeted at the poor

SOCIO-POLITICAL CONTEXT AND PEACE PROCESS

1. Burundi has a population of 6.8 million (1999), growing at 2.9 percent per year and a population density of 215 persons per square kilometre, the second highest in Africa. Since independence in 1962, Burundi has gone through several periods of conflict fuelled by tensions between its two dominant ethnic groups, the Hutus (over four fifths of the population) and the Tutsi. The latest conflict broke out in 1993, following the assassination of the democratically elected President Ndadaye, and the President of the National Assembly. This assassination led to massive violence, with the killing of over 15 000 persons and the displacement of more than 600 000.

2. The death of President Ntaryamira, who succeeded President Ndadaye, in a plane crash in Kigali in April 1994 contributed to increased tensions in turn exacerbated by the outbreak of violence in neighbouring Rwanda. In July 1994, a convention government, negotiated under the auspices of the United Nations and Organization of African Unity , was formed with a democratically elected parliament under President Ntibantunganya, a Hutu. The peace dividend expected from this convention did not materialize however, and growing insecurity led to a Tutsi-military-led coup that overthrew the government in 1996. In response to the coup, regional leaders imposed economic sanctions on Burundi with the stated objective of securing the restoration of parliament and political activity, and immediate, unconditional negotiation with rebel groups and opposition forces. Most donors respected the sanctions and foreign aid levels fell from over USD 300 million per annum to less than USD 48 million, and living conditions deteriorated. The sanctions were suspended in January 1999 to prevent further worsening of living conditions. In addition, the international community took a more active role in seeking a negotiated and peaceful resolution of the conflict. The late President Nyerere was appointed mediator and after his death, President Mandela took over in December 1999. These negotiations culminated in the signature of the Peace Accord in Arusha in August 2000 by 19 political parties representing all ethnic groups.

3. After the signing of the Peace Accord, parties involved in the conflict and the Burundian Government, National Assembly and the international mediator held several rounds of talks. These peace talks centred on the need to ensure security for all and equitable representation of all ethnic groups in politics, the armed forces, the judiciary and civil service, and on the establishment of the transitional Government. Meanwhile, the transitional Government and the people of Burundi pursued reconciliation at the community level (with assistance from NGOs), while efforts towards peace continued at the national level under the framework of the Arusha Peace Accord.

4. The Peace Accord is very comprehensive, outlining in detail the responsibilities and attributes of administrative institutions, including the role of the army, national police force, the state and international community. It also provides a framework for the rehabilitation and resettlement of refugees and victims of conflicts. Protocol I of the Accord examines the root causes of the Burundian conflict, some of which, according to the protocol, date from the era of the colonial administration, when the introduction of an identity card specifying ethnic origin reinforced ethnic awareness. However, parties involved in the Accord recognize that the nature of successive conflicts in the post-colonial period has been fundamentally political with a significant ethnic dimension, stemming from the struggle by the political class to accede to and/or remain in power.

5. Chapter II of the same Protocol explores solutions to Burundi's conflict. It proposes a number of institutional reforms to foster national reconciliation, improve justice, public administration, economic performance and social services, in order to prevent a recurrence of the conflicts. As the basis for national reconciliation, a new constitution is proposed, founded on the values of justice, the rule of law, democracy, good governance, pluralism, respect for the fundamental rights of individuals, solidarity, and equality between women and men. The constitution would also include provisions embodying the principle of separation of powers (executive, legislative and judicial).

6. In the area of justice, an International Judicial Commission of enquiry on genocide, war crimes, and other crimes against humanity will be established, along with an International Tribunal to try and to punish those responsible. An independent justice system will be promoted and the National Truth and Reconciliation Commission (NTRC) will be founded.

7. The NTRC draws on the South African post-apartheid model, and it will deal with the investigation of acts of violence, arbitration and reconciliation, and the clarification of history. Other measures include the establishment of a National Commission for the Rehabilitation of Victims; the banning of all political or other associations advocating ethnic, regional, religious or gender discrimination; and deliberate promotion of disadvantaged groups. Decentralization is listed as a cornerstone of political reconstruction. Other important elements include: the promotion of human rights and freedom; advancement of women; and strengthening the National Assembly, civil society and the justice system.

8. Regional economic sanctions imposed in August 1996 were suspended in January 1999. As intended, these imposed an economic cost. While the sanctions were lifted for some essential goods and were also widely violated, they still created hardship for the poor. They fostered rationing, which so reduced foreign exchange market transparency that it is difficult to judge whether the military were deprived or instead profited from special access to subsidized foreign exchange. While the private sector was at the end of the queue for favourable exchange rates, how or why the beneficiaries were chosen is unclear. Finally, ‘sanction-busting’ was profitable only for goods consumed by wealthier members of society who could afford the high mark-up covering the risks, costs and profit margins of smugglers. Imported goods consumed by the poor or used by agricultural producers in competitive markets became unavailable.

9. As a result of the humanitarian crisis and the effect of the sanctions, poverty has rapidly worsened since 1993. While recent data are scarce, the incidence of rural poverty is estimated to have increased by 80 percent since 1993, while the incidence of urban poverty has doubled. Poverty depth is estimated to be among the greatest in sub-Saharan Africa. Over 14 percent of the population was displaced during 1997.

10. Social indicators deteriorated sharply, after a steady improvement in the years preceding the crisis. Children's immunization coverage declined from 83 percent in 1993 to 54 percent in 1996. Infant mortality increased from 110 per thousand live births in 1992 to 136 in 1997, while the average for sub-Saharan Africa is 105. Malnutrition, measured by wasting among children under five, is estimated to have increased from six percent to 20 percent since 1993. Approximately 50 000 people are treated daily in nutrition centres. Of these 36 000 suffer chronic malnutrition, of whom 90 percent are children under five. Reported cases of major endemic diseases have increased by over 200 percent, and HIV prevalence is rapidly rising. There are already an estimated 40 000 orphans as a result of HIV. Primary school enrolment has plummeted since 1993, from 70 to 44 percent overall, with four provinces falling below 30 percent in 1996-97 and a nadir of nine percent in one of the most violence-stricken areas.

11. The conflict and the embargoes have affected agriculture through looting and destruction of household goods and livestock, displacement of populations and collapse of distribution channels for agricultural inputs. The price of non-food goods in rural areas has risen. In urban areas, many unskilled workers have been laid off from formal private sector enterprises, in response to a drop in industrial GDP of almost 60 percent since 1992. The urban informal sector has also suffered, as enterprises have closed and laid off workers due to difficulties in the supply of materials internally and from abroad, and a drop in demand for services from the formal sector and expatriate workers. Rapidly rising urban prices following the embargoes have further eroded the real incomes of the urban poor.

12. In addition to widespread food insecurity, declining monetary incomes and rising health problems, the provision of public services has been drastically reduced. Many schools and health clinics have been destroyed or damaged; health and educational personnel have moved to urban areas; and agricultural projects funded by donors have closed. Over one third of local water supplies have been destroyed or ceased to function due to lack of maintenance.

13. Collapse in financing for health and education is another major factor in the decline in social service access and quality. Government revenue has fallen as a result of the contraction of the tax base, from 20 percent to 12.6 percent of GDP since 1992. The withdrawal of donor assistance (from USD 300 million in 1990-92 to USD 39 million in 1997) has drastically reduced the funds available for reconstruction and social investment.

(Source: World Bank: Transitional Support Strategy – February 2002)

POLICY ACTION MATRIX

Area and Objectives	Verifiable Indicators	Outcome for 2003
Poverty Reduction, Reinsertion and Reintegration of Victims of Conflict and IDPs		
Implementation of growth enhancement measures to increase personal income and reduce poverty incidence and provision of targeted assistance to poor and vulnerable groups, through establishment of safety net mechanisms. Implementation of measures to reduce vulnerability and exposure to exogenous shocks for example through broadening the sources of growth in rural areas	Definition of minimum package of essential social services to be provided by the transitional Government to poor and vulnerable groups during the transition period. Approval by cabinet of a special fund for reinsertion and reintegration of displaced persons and other victims of conflict.	Establishment of an institutional framework to underpin the creation of a microcredit fund. Implementation of a consultative participatory diagnostic process within the context of the full PRSP
Private Sector Development		
Improve efficiency and effectiveness in public expenditure allocation and use Foster economic growth through increased private ownership and creation of enabling environment.	Establishment of an operational programme for the privatization of public enterprises Elaboration of a framework for the clearance of domestic arrears to private sector suppliers	Adoption of measures to strengthen the legal and judiciary framework for commerce and enforcement of contracts. Complete revision of corporate and commercial laws. Complete revision of labour code and civil code. Update of the 1996 privatization decree. Adoption of measures to strengthen privatization agencies, including the Public Works Office (SCEP) within the Ministry of Good Governance and Privatization

Agriculture and Rural Development		
Increase rural income through revitalization of agricultural production, diversification of sources of growth and protection against shocks	Establishment of an operational programme for the privatization of public enterprises, including coffee and tea processing complexes.	Complete a study to identify sources of growth and income-generating activities in rural areas. Adoption by cabinet of a comprehensive strategy developed in consultation with the stakeholders to revive the coffee and tea sub-sectors. Implementation of institutional measures to promote increased participation of private sector operators.
Human Resources Development and Integration		
Foster integration through strengthening of human resources and reduction of disparities.	Definition of a minimum package of essential social services to be provided by the transitional Government to poor and vulnerable groups during the transition period, drawing on the consultation and participatory diagnostic processes carried out within the context of the Interim Poverty Reduction Strategy Paper.	In consultation with all stakeholders and civil society, the Burundian authorities will prepare a Gender Action Plan for adoption by cabinet. Implementation of institutional reforms to eliminate sources of gender discrimination and to increase women's access to inheritance and property ownership. Preparation of institutional framework and reforms to underpin the implementation of cost-recovery policies and mechanisms.

(Source: World Bank: Economic Rehabilitation Credit – July 2002)

POST-CONFLICT PERFORMANCE INDICATORS

A. Security and Reconciliation

	Indicators	Progress Indicators	Output/Outcome Indicators
1	**Public security**	Increased efforts to bring the two rebel groups (FNL and FDD) into the peace process Broadening of discussions among the Arusha Peace Accord signatories to include the rebel groups Progress towards a cease-fire within the framework of the Arusha and Lusaka Peace Agreement	Significant reduction in number of politically motivated crimes Increased number of returned political exiles and refugees Increased geographical coverage in project implementation
2	**Reconciliation**	The Government and mediation in place are accepted by all parties Degree of integration into economic and social processes of the parties to the conflict. Establishment of a National Truth and Reconciliation Commission Establishment of an international judicial commission of enquiry on genocide, war crime and other crimes Degree of commitment to consultation and participatory diagnostic processes to foster inter-Burundian dialogue Establishment of an International Tribunal to try and punish those responsible for the crimes	Effective demobilization and reintegration of soldiers into the civil forces Reduction of military expenditure, and increased social expenditure and productive investments Increased economic growth and revitalization of rural economy Diversification of the composition of labour force in the administration
3	**Demobilization and Disarmament**	Preparation of the World Bank Disarmament, Demobilization and Reintegration (DDR) programme for child and vulnerable soldiers Establishment of the World Bank-DDR programme Establishment of a transitional safety-net for ex-combatants	Number of soldiers and ex-combatants reintegrated into civil life Increased social spending and reduction in military and security-related expenditures

B. Economic Recovery

	Indicators	Progress Indicators	Output/Outcome Indicators
4	**Management of inflation, external debt and adequacy of the budget**	Satisfactory review under the International Monetary Fund Staff Monitored Program and Emergency Post-Conflict Assistance Facility leading to a Poverty Reduction and Growth Facility Agreement on payments schedule and on arrears clearance mechanisms, including establishment of a Multilateral Debt Trust Fund Progress in reform implementation under the public expenditure review, including in the area of public expenditure management and budget processes	Increased mobilization of domestic resources and reduction of fiscal deficit and inflation Reduction and/or clearance of external arrears Increased inflows of external assistance, productive investments for growth Eligibility for debt relief under the Enhanced Heavily Indebted Poor Country Initiative
5	**Trade policy, foreign exchange and price regimes**	Liberalization of access to the official exchange market through adoption, exchange and publication of central bank regulation, authorizing access to the auctions marked by all licensed exchange bureaux Revision of producers' prices and marketing arrangements in the agricultural subsectors Satisfactory progress in the implementation of the reform programme	Reduction of parallel market premium Alignment of tariff structure with that of countries belonging to the Common Market for Eastern and Southern Africa (COMESA)
6	**Management and sustainability of the development programme**	Degree of coordination of policies and actions with the international community Use of participatory and diagnostic process methods in the elaboration of the development programme Level of support of the development programme proposed by the transitional Government	Increased absorptive capacity through better geographical coverage and project implementation Satisfactory results in poverty reduction objectives, including reduction of poverty incidence

C. **Social Inclusion and Social Sector Development Programme**

	Indicators	**Progress Indicators**	**Output/Outcome Indicators**
7	**Reintegration of displaced population**	Commitment of the transitional Government to addressing the needs of the country's internally displaced persons The transitional Government is coordinating donors' efforts and providing assistance to the internally displaced and returnees Amount of budget resources allocated to rehabilitation of housing, economic and social infrastructure	Increasing number of houses rehabilitated Increasing number of displaced persons returning to their homes Increasing number of displaced persons re-engaging in productive economic activities Revitalization of rural economy and economic growth
8	**Education**	Implementation of programme to address urgent needs, particularly in primary education Public spending in the education sector reflecting the transitional Government's objective to reduce geographical, ethnic and gender disparities in access to education Budget allocation and public spending trends in social sectors	Increasing number of open and functioning schools and education facilities Increasing gross enrolment rates at the primary and secondary levels, and reduction of repetition rates Reduction of gender, regional and ethnic disparities in education access and outcomes
9	**Health**	The transitional Government has established a structure and has a system in place to address the medical needs of the war-affected population Public spending in the health sector reflects the transitional Government's objective to reduce geographical, ethnic and gender disparities with regard to access to health services Budget allocation and public spending trends in social sectors	Increasing number of operating and functioning hospitals and primary health care facilities Reduction of mortality rates and increased life expectancy Reduction of regional and ethnic disparities in access to health facilities

D. Public Sector Management and Institutions

	Indicators	Progress Indicators	Output/Outcome Indicators
10	**Budget formulation and efficiency of revenue mobilization**	Effectiveness of budget formulation and implementation Performance of revenue collection authorities and agencies Implementation of measures to reduce and/or eliminate tax and customs exemptions, creation of a unit in the customs and internal revenue department to monitor the purpose, recipients and value of exemptions granted	Continued increase in government revenue and public expenditure allocation in the social sector Improved education and health levels Improved fiscal performance and reduction of fiscal deficit
11	**Re-establishing the administration and rule-based governance**	Level of effectiveness of the transitional Government in the implementation of transitional administration arrangements, including rule-based strengthening of the justice system and of governance The degree of coherence and collaboration among the different branches of the administration and their capacity to deliver quality good services and enforce contracts	Level and quality of service delivery Improved education, health and other social indicators
12	**Transparency, accountability and corruption in the public sector**	Progress in ongoing work on public expenditure review and implementation of public expenditure tracking study Progress in the implementation of recommendations under the Public Expenditure Review, including audit of the treasury, revision of budget nomenclature and processes Establishment of an Office of Auditor General with the responsibility of auditing government resources and expenditures Effectiveness of World Bank-financed Institutional Development Fund grant to strengthen public procurement administration Level of coherence and coordination between the Ministry of Good Governance and other ministries in the fight against corruption, and participation of civil society	Reduction of leakages and increased public spending allocated to public facilities and primary beneficiaries Improved allocation of social services and reduction of disparities in access to them Improved access and social indicators

(Source World Bank: Transitional Support Strategy – February 2002)

DISTRIBUTION OF PLEDGES BY DONOR[1]

(BILATERAL AND MULTILATERAL INSTITUTIONS) INTERNATIONAL DONOR CONFERENCE, PARIS–

Donors	Nature of Assistance	Amount Pledged (USD million)			Disbursement Effected to date 2002
		2000	2001	2002	
Austria	Reconstruction, water and sanitation, democracy and human rights, and debt write off	11.50	13.26	15.60	4.263
Belgium	Security and humanitarian assistance, social sectors, public works and economic management, HIV/AIDS	24.00	25.42	35.50	3.50
Canada	Peace and humanitarian assistance, DDR	0	2.00	0.50	1.436
Denmark	Humanitarian assistance	8.35	..	8.35	0
Finland	Security and humanitarian assistance	..	1.50	1.50	0
France	Justice and national reconciliation, reinsertion and reintegration, rehabilitation of infrastructure, food security, rural development public expenditure management, training and technical assistance	6.85	6.85	17.30	3.10
Germany	Conflict prevention and democracy, water and sanitation, HIV/AIDS	31.60	35.68	45.20	1.821
Italy	Reinsertion, decentralization, gender, orphans and HIV/AIDS	2.00	6.40	1.50	1.674
Japan	Food security and HIV/AIDS	..	1.00	0.95	0.05
Netherlands	Humanitarian, demobilization, disarmament and reintegration	5.00	..	4.33	0.67
Norway	Peace and reconciliation, humanitarian assistance and DDR	6.00	4.30	27.90	3.037
Organisation Internationale de la Francophonie	Governance, education through direct support and scholarship	1.50	..	1.50	..
OPEC Fund	Agriculture and rural development	10.00	15.00	22.6	0
Sweden	Humanitarian assistance and social sectors	4.22	..	2.36	1.857
Switzerland	Humanitarian assistance and debt relief	5.29	..	4.75	0.54
United Kingdom	HIV/AIDS, debt relief	8.00	8.00	5.50	3.426
United States	Humanitarian assistance, agriculture and rural development, social sectors and HIV/AIDS, support to refugees and orphans, promotion of civil society and gender, education and training	70.00	150.00	134.00	16.21
European Union	Balance of payments support, food security humanitarian assistance, reinsertion and reintegration, rehabilitation of economic and social infrastructure, agriculture and rural development technical assistance	124.50	239.30	214.00	61.994

[1] From data generated at the International Donor Conference, December 2000, held in Paris, and the Round Table Donor Meetings, December 2001 and 2002, both held in Geneva.

Donors	Nature of Assistance	Amount Pledged (USD million)			Disbursement Effected to date 2002
		2000	2001	2002	
AfDB	Agriculture and rural development, infrastructure, education, social action projects and poverty alleviation, rehabilitation of economic and social infrastructure, post-conflict reconstruction and governance	27.70	78.53	84.00	0
IFAD					32.00
IMF	Emergency post-conflict assistance facility and technical assistance, macroeconomic management	25.00	24.62	60.00	12.50
UNDP	Donor coordination, food security, rehabilitation, reintegration, governance, HIV/AIDS, technical assistance	20.00	32.00	28.00	18.20
United Nations Children's Fund (UNICEF)	Rehabilitation of social infrastructure and education	..	31.00	20.00	0.279
United Nations Population Fund (UNFPA)	HIV/AIDS reintegration and reinsertion	..	1.50	3.60	1.207
World Bank	Balance of payments support, DDR, rehabilitation of economic and social infrastructure, public works and roads rehabilitation, education and health, HIV/AIDS and Orphans, governance and public expenditure management, poverty monitoring, technical assistance, macroeconomic management.	50.00	156.00	167.00	25.38
Overall Amount		**441.51**	**832.36**	**905.94**	**193.144**

APPENDIX VII

IFAD ONGOING PROJECT IMPLEMENTATION STATUS

1. **Bututsi Agro-Pastoral Development Project (Loan: 229-BI)**. Despite disbursement suspension by the African Development Bank (AfDB) (due to heavy debt payment arrears), the project has maintained key activities with participating communities. The project managed to survive on IFAD resources and some government counterpart funds. During the conflict, the project was forced to prioritize the allocation of its limited financial resources, involving communities in the decision-making process of resource use and the planning and implementation of the retained activities. As a result, the communities developed community development plans (CDPs), which they view as contracts between themselves and the project.

2. Under the IFAD loan, there is an undisbursed amount of about USD 4.2 million. In the light of the continued suspension of the AfDB disbursements, the last AfDB/IFAD Supervision Mission (December 2001) recommended that the AfDB cancel its loan, and that IFAD consider financing 100% of the cost of key project activities and complete them to preserve their impact on the communities. The transitional Government has responded favourably to this recommendation. The project management team has produced a reorientation project report, in which key activities will be included and loan category reallocations indicated. The transitional Government forwarded a request for amendment of the loan agreement together with an amendment to the financing arrangements. AfDB is awaiting the request and should respond positively.

3. While waiting for the amendment to take effect, the transitional Government has agreed to borrow BIF 300 million from local commercial banks to pre-finance project activities already initiated with the communities, and requested that IFAD retroactively reimburses the pre-financed expenditures, once the loan agreement is amended. It will be necessary to extend the project completion and loan closing dates to allow the project to complete its key activities. The extension period will be about two years. While awaiting IFAD's amendment of the loan agreement, the project will be unable to affect further loan resource withdrawal. As a temporary measure and in the context of good collaboration between IFAD and the World Bank, the latter has agreed in principle to ensure continued implementation of the Bututsi project by financing its key activities through its Economic Rehabilitation Programme.

4. **Ruyigi Rural Resources Management Project (Loan: SRS 034-BI)**. In light of discussions with the transitional Government on the new COSOP requirements, it has been decided that a second phase of this project is no longer justified. It is not entirely suitable for the Government Agricultural Sector Action Plan. The project completion and loan closing dates have been extended to allow the project to finish and consolidate its activities. This project is cofinanced by the OPEC Development Fund, but OPEC has not fully disbursed its resources due to the arrears problem. The project has been unable to fully undertake the swamp rehabilitation component.

5. In addition to the insecurity of the project areas, some very serious operational difficulties that affected project performance must be mentioned. One is the impact of the embargo on imports imposed by the subregion, which made it practically impossible for the Project Coordination Unit (PCU) to procure agricultural inputs, or even fuel, through legal channels. Another is the problem of maintaining a stable team of project staff, further complicated by the lack of government funds to pay the salaries of their own staff serving on the projects.

6. On the other hand, a positive aspect of the situation must also be emphasized. Faced with the collapse of government services, the project has established a closer link with the communities, responding to their request to use the limited resources available for their most urgent needs under the emergency conditions. In this connection, it is worth noticing that the communities prioritized assistance for agricultural development, soil conservation, fuelwood production and feeder road rehabilitation.

7. To comply with these demands some significant changes in the project implementation structure were put in place. For example, the production of improved seed, and also of grass seed needed for erosion control was entrusted to farmer groups rather than to government seed farms. The same approach was adopted for nursery development. Feeder roads were rehabilitated with the help of WFP's Food for Work Programme. In addition, some of the limited cash resources were used to fund a credit scheme for women's groups, which recorded 100% reimbursement of the loans made.

8. **The Rural Recovery and Development Programme (RRDP, Loan 500-BI)**, operates in four provinces, Cibitoke in the north-west, Gitega and Karuzi in the centre, and Kayanza in the north. The programme target group includes about 33% of all poor households settled in Burundi, to which new groups of poor households, particularly woman-headed households and displaced households, are continuously added as a result of re-installation and resettlement. Implementation is firmly rooted in extensive consultations with the organizations of the target group, aimed at identifying and solving complex short-term, medium-term and interdependent issues: The problems addressed by the programme include the re-capitalization of vulnerable households; the reactivation of supply systems for critical agricultural inputs required for food crop production; the rehabilitation of the cash crop system; and measures to help reduce the decline of soil fertility and reintroduce livestock into mixed farming systems.

9. RRDP has developed operational links with NGOs and community-based organizations (CBOs) working in their project areas. ACORD cofinances the development of the RRDP community component and is permanently part of the PCU. It assists the programme in establishing the community development approach and coordinates the work of four provincial NGOs involved in mobilization, training and backstopping of community group activities. The RRDP will soon benefit from FAO's Special Relief Operations Service for the procurement of agricultural inputs to be distributed to vulnerable households in the project areas. WFP participates in the programme with the provision of Food for Work activities (swamp development, forestry, etc).

10. IFAD's Burundi portfolio has been one of the rare examples of an IFI successfully providing continued rural development assistance to poor communities of a member state under conditions of chronic political instability. In this respect, IFAD's assistance is relevant to a major question posed by international aid policy-makers: whether and how external assistance might be used effectively to enable rural households to secure their basic livelihood needs and to maintain public services at an acceptable minimal level, when conflicts continue over a long period. The experiences of the Bututsi and Ruyigi projects are particularly illuminating, the RRDP loan having become effective only months before the signing of the Peace Accord. This experience deserves to be better understood so that full benefit can be drawn from it as a learning process. The constraints, failures and successes of the Burundi portfolio need to be analysed to identify the conditions that enabled its success, in particular, in the context of the role that communities can play and the operational delivery models that have made the supply of goods and services possible, despite the chronic conflict situation.